تمكين
Tamkeen

# قطاع الخدمات المالية

## تقرير مهارات القطاع 2025

مهارات البحرين
Skills Bahrain

# جـــدول المحتويات


**الملخص التنفيذي** 4

**المقدمة والهدف** 5

الهدف 5

الفئات المستهدفة 5

المنهجية 6

**نظرة عامة على القطاع** 7

قطاع الخدمات المالية بالأرقام 10

توجهات قطاع الخدمات المالية 11

**الفرص الوظيفية** 15

استكشف مهنة في مجال الخدمات المالية 17

الوظائف المطلوبة 19

تسليط الضوء على أبرز المهن: أخصائي المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة 23

تسليط الضوء على أبرز المهن: اكتواري 24

تسليط الضوء على أبرز المهن: محلل التحول الرقمي 25

**إعداد كوادر وطنية جاهزة للمستقبل في قطاع الخدمات المالية** 26

إطار المهارات الأساسية 27

المهارات الأساسية اللازمة لتحقيق النجاح في هذا القطاع 29

أهم المهارات الفنية اللازمة لكوادر عاملة تتسم بالمرونة 30

**البرامج والمبادرات التدريبية** 31

صندوق العمل (تمكين) برامج دعم التوظيف 33

صندوق العمل (تمكين) برامج دعم التطور الوظيفي 34

**الاستنتاجات الرئيسية** 35

**شكر وتقدير** 36

**مسرد المصطلحات** 37

# إخلاء مسؤولية بخصوص المحتوى

تم إعداد هذا التقرير في 2025 من قبل مهارات البحرين، مبادرة تحت مظلة صندوق العمل (تمكين)، والغرض منه هو تقديم معلومات عامة فقط. وقد تم إعداد المعلومات الواردة فيه باستخدام مصادر تعتقد "مهارات البحرين" أنها موثوقة ودقيقة. ولا تقدم "مهارات البحرين" أي تعهدات أو ضمانات من أي نوع سواء صريحة أو ضمنية بشأن دقة أي معلومات أو بيانات واردة في هذا التقرير أو استيفائها أو صلاحيتها أو موثوقيتها أو توافرها أو اكتمالها. محتويات هذا التقرير ستظل دائما ملكا لـ "تمكين".

تمكين ومسؤولوها وأعضاء مجلس إدارتها وموظفوها ووكلاؤها وأي مساهمين آخرين في هذا التقرير، غير مسؤولين عن أي حالات عدم دقة أو أخطاء أو إغفال في محتويات هذا التقرير وال عن أي خسائر، أو أضرار أو تكاليف أو مصروفات سواء مباشرة أو غير مباشرة أو لاحقة أو خاصة يتم تكبدها جراء، أو ناجمة بسبب، استخدام أي شخص للمحتويات أو اعتماده عليها، سواء كان ذلك بسبب أي حالات عدم دقة أو أخطاء أو إغفال أو تحريف في المحتويات أو غير ذلك.

# الملخص التنفيذي

كدولة تتطلع إلى المستقبل، أسست مملكة البحرين قطاع الخدمات المالية كأحد أعمدة استراتيجيتها لتنويع الاقتصاد منذ السبعينات، وسرعان ما رسخت مكانتها كأول مركز مالي دولي في المنطقة.[1] اليوم، مع وجود مجموعة واسعة من الخدمات تحت مظلته، يعتبر القطاع محركاً رئيسياً للنمو، متجاوزاً بذلك قطاع النفط والغاز كأكبر مساهم في الاقتصاد الوطني.[2]

في عام 2023، شكّل قطاع الخدمات المالية 17.8% من الناتج المحلي الإجمالي لمملكة البحرين،[3] وكان المحرك الرئيسي للاستثمارات القياسية التي استقطبها مجلس التنمية الاقتصادية في مملكة البحرين العام الماضي بقيمة 1.7 مليار دولار أمريكي.[4] ولا تؤكد هذه الأرقام المذهلة على قوة القطاع فحسب، بل تؤكد أيضاً على الحاجة الدائمة لبناء الكوادر العاملة في مجال الخدمات المالية في المستقبل.

نظراً لدوره المهيمن في اقتصاد مملكة البحرين، يعد قطاع الخدمات المالية بالفعل جهة توظيف كبيرة للمواهب المحلية والدولية على حد سواء، حيث تضم المملكة حوالي 360 مؤسسة مالية ويوظف القطاع 14,362 فردا اعتباراً من عام 2023، ويمثل المواطنون البحرينيون حوالي 70% منهم.[5] الآن، بينما تواصل مملكة البحرين تعزيز إرثها المتطور في التنويع الاقتصادي، يزداد الطلب على المهنيين المهرة في مختلف التخصصات.

يشهد قطاع الخدمات المالية في مملكة البحرين، بما في ذلك الخدمات المصرفية والمالية والتأمين، نمواً وتحولاً كبيرين، مما يؤدي إلى احتياجات متنوعة من الكوادر العاملة. في مجال الخدمات المصرفية والمالية، هناك طلب كبير على المهنيين المهرة في إدارة المخاطر والامتثال وإدارة الثروات، خاصةً مع تحول الخدمات المصرفية الرقمية إلى سمة أساسية في هذا المجال. في الوقت نفسه، يُعتبر قطاع التأمين حيوياً للاقتصاد، حيث يُظهر تمثيلاً قوياً من مقدمي الخدمات المحليين والدوليين، بالإضافة إلى مقدمي التأمين التكافلي (التأمين الإسلامي). يشهد هذا القطاع تطوراً من خلال التقدم في البيانات الضخمة، الذكاء الاصطناعي، والتوجهات البيئية والاجتماعية والحوكمة مما يبرز الحاجة المتزايدة للخبرات في علم الاكتوارية وإدارة المخاطر. مع استمرار تطور هذه القطاعات، أصبحت المهارات الفنية والمتعلقة بالتكنولوجيا المالية تحظى بأهمية متزايدة لدى أصحاب العمل.

تشكل الخدمات المالية الإسلامية ركيزة أساسية لإرث مملكة البحرين في قطاع الخدمات المالية، ويعتمد تعزيز قوتها واستمراريتها على توافر كوادر متخصصة تمتلك خبرة في تقديم المنتجات والخدمات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. تحتاج مملكة البحرين إلى كوادر عاملة ماهرة للحفاظ على مكانتها بين المستثمرين الممتثلين للشريعة في المنطقة ولتكون مبتكرة في حلول مستقبلية للخدمات المالية الإسلامية.

في مختلف القطاعات الفرعية، يتزايد الاهتمام بالاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة . في سياق أزمة المناخ، يبحث أصحاب العمل في قطاع الخدمات المالية عن المواهب التي يمكن أن تساعد في توجيه شركاتهم نحو مسار أخضر ومستدام. على نطاق أوسع، تتوافر فرص كبيرة للمهنيين الذين يمتلكون مهارات تحليلية قوية، وفطنة مالية، وفهماً عميقاً لتوجهات السوق.

من الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة إلى الخدمات المالية الإسلامية، يتطلب قطاع الخدمات المالية في مملكة البحرين مزيجاً من خبرات فنية ومعرفة بالقطاع ومهارات شخصية لبناء قطاع قادر على التكيف مع المستقبل وجاهز للمنافسة على الساحة العالمية. لمساعدة المملكة على تحقيق هذا الهدف، يجب على الشركاء، بما في ذلك الهيئات الحكومية والمؤسسات التعليمية وقادة المؤسسات، توحيد جهودهم لتطوير الجيل القادم من المواهب ووظائف الغد.

[1] مجموعة أكسفورد للأعمال (2018). التقرير: البحرين 2018 . تم الاسترجاع في 7 أغسطس 2024، من https://oxfordbusinessgroup.com/reports/bahrain/2018-report

[2] مجلس التنمية الاقتصادية البحرين. (2023). تستقطب مملكة البحرين استثمارات قياسية بقيمة 1.7 مليار دولار أمريكي لعام 2023، مما يعزز خلق فرص عمل ونمو اقتصادي مستدام. تم الاسترجاع في 7 أغسطس 2024، من https://www.bahrainedb.com/latest-news/bahrain-attracts-a-record-usd-1-7-billion-in-investments-for-2023-boosting-job-creation-and-sustainable-economic-growth

[3] مصرف البحرين المركزي. صحيفة وقائع. تم الاسترجاع في 7 أغسطس 2024، من https://www.cbb.gov.bh/fact-sheet/

[4] مجلس التنمية الاقتصادية البحرين. (2023). تستقطب مملكة البحرين استثمارات قياسية بقيمة 1.7 مليار دولار أمريكي لعام 2023، مما يعزز خلق فرص عمل ونمو اقتصادي مستدام. تم الاسترجاع في 7 أغسطس 2024، من https://www.bahrainedb.com/latest-news/bahrain-attracts-a-record-usd-1-7-billion-in-investments-for-2023-boosting-job-creation-and-sustainable-economic-growth

[5] هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

# المقدمة والهدف

## الهدف

شكل هذا التقرير موردا قيما للأفراد والمؤسسات والمحترفين الذين يعتزمون الدخول إلى قطاع الخدمات المالية أو يعملون فيه حاليا. ويكمن الهدف الأساسي منه في تقديم فهم واضح لمشهد المهارات الحالية والمستقبلية داخل القطاع، بما يعكس وجهات نظر ممثلي القطاع ورؤيتهم جنبًا إلى جنب مع تقديم بحوث ثانوية شاملة. يحدد التقرير التوجهات الناشئة، ويسلط الضوء على الطبيعة المتطورة للوظائف والفرص الوظيفية في القطاع، ويحدد المهارات الأساسية المطلوبة لتعزيز المواءمة بين الكوادر العاملة واحتياجات القطاع. وإلى جانب ذلك، يقدم التقرير لمحة عامة عن مختلف المسارات التعليمية وبرامج التدريب المتاحة لمزاولة المهن في قطاع الخدمات المالية أو إحراز تقدم فيه.

## الفئات المستهدفة

### الأفراد

توفير رؤى حول اتجاهات القطاع والوظائف والمهارات المطلوبة، بالإضافة إلى الدورات التدريبية والبرامج ذات الصلة، بما يساعد في تعزيز التخطيط المهين المدروس والمستنري.

### القطاع الأكاديمي ومزودي خدمات التدريب

توفير رؤى لدعم تطوير المناهج والبرامج التدريبيّة بما يتماشى مع احتياجات القطاع.

### أصحاب العمل

توفير رؤى حول اتجاهات القطاع، ومنظومة المهارات الحالية والناشئة، والدورات التدريبيّة ذات الصلة لتوفير التوجيه الالزم لتخطيط الكوادر العاملة.

# المنهجية

كان قطاع الخدمات المالية بمثابة قطاع تجريبي لمهارات البحرين في عام 2021، حيث تم نشر تقرير مهارات القطاع الذي تضمن بحثاً أولياً تم جمعه من خلال ثلاث دراسات استطلاعية للقطاع، وقد وفرت هذه المرحلة الأولية فهمًا أساسيًا لمتطلبات الكوادر العاملة في القطاع وفجوات المهارات. استناداً إلى هذا الأساس، تم تشكيل فريق عمل القطاع بهدف تحديث تقرير المهارات ليتوافق بشكل أفضل مع احتياجات السوق الحالية ومشهد قطاع الخدمات المالية. يعمل فريق عمل القطاع كمنصة ديناميكية للتعاون وتبادل المعرفة، مما يسمح بالتعمق في التوجهات والفرص والتحديات التي تواجه القطاع.

يتألف هذا الفريق من مجموعة متنوعة من الشركاء والخبراء من خلفيات محلية وإقليمية، بما في ذلك ممثلين عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والشركات الكبيرة، والمؤسسات الأكاديمية، ومراكز التدريب المهني، والجهة المنظمة للقطاع المالي في مملكة البحرين، مصرف البحرين المركزي. يعمل مصرف البحرين المركزي بنشاط على تعزيز توافر الحلول المالية المبتكرة، وتنمية الكفاءات الوطنية المؤهلة تأهيلاً عالياً في المجال المالي والمصرفي، وتوفير إمكانية الوصول إلى السياسات الداعمة. يضمن هذا النهج الشامل أن يكون فريق عمل القطاع ممثلا للقطاع ويجمع رؤية شاملة لاحتياجاته من الكوادر العاملة المتطورة.

كذلك كان لإسهامات فريق عمل القطاع دور محوري في تطوير إطار المهارات الأساسية المصمم خصيصا لقطاع الخدمات المالية في مملكة البحرين. وقد تم دمج الرؤى والإستنتاجات التي تم التوصل إليها عبر إسهامات فريق عمل القطاع بشكل كامل في التقرير المحدّث، والتي توفر توجيهات مفصلة وتوصيات إستراتيجية لتعزيز تنمية القطاع ومعالجة فجوات المهارات التي تم تحديدها.

# نظرة عامة على القطاع

يتمتع قطاع الخدمات المالية في مملكة البحرين بسجل حافل يمتد لعدة عقود ومناطق جغرافية متعددة. على مر السنين، نجحت المملكة في جذب الاستثمارات والاهتمام من بعض أكبر الأسماء العالمية في قطاع الخدمات المالية مثل سيتي بنك وبي إن بي باريبا، مع تطوير محفظة محلية من شركات الخدمات المالية، بما في ذلك شركات التأمين والكيانات المصرفية الكبرى مثل البنك الأهلي المتحد وبنك البحرين والكويت وبنك الخليج الدولي والبنك البحرين الوطني وغيرها.

دليلاً على القوة والجاذبية المستمرة لقطاع الخدمات المالية في المملكة، نجح مجلس التنمية الاقتصادية في تأمين استثمارات قياسية بلغت 1.7 مليار دولار العام الماضي، وكان قطاع الخدمات المالية المحرك الرئيسي لذلك. وبلغ إجمالي مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع حوالي 10.7 مليار دينار بحريني في عام 2023، مقارنة بـ 8.0 مليارات دينار بحريني في عام 2022.[6]

بالإضافة إلى جذب استثمارات كبيرة، يعد قطاع الخدمات المالية أكبر مساهم غير نفطي في الناتج المحلي الإجمالي للبحرين اليوم، حيث قُدرت مساهمته بنحو 2.4 مليار دينار بحريني في عام 2023، بزيادة قدرها 130.6 مليون دينار بحريني مقارنة بالعام السابق.[7] في عام 2023، ارتفعت قيمة السلع والخدمات التي ينتجها القطاع لتتجاوز 2.4 مليار دينار بحريني، مقارنة بـ 2.3 مليار دينار بحريني في عام 2022،[8] وبلغ إجمالي الأصول المصرفية حوالي 91.6 مليار دينار بحريني بحلول أغسطس 2024.[9]

يخضع النشاط المالي في جميع أنحاء القطاع لتنظيم مصرف البحرين المركزي الذي وضع أطرًا تنظيمية صارمة لضمان الاستقرار والشفافية في القطاع ومكّن مختلف القطاعات الفرعية من الازدهار. كان هناك حوالي 360 ترخيصاً صادراً عن مصرف البحرين المركزي حتى نهاية عام 2023، بما في ذلك المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية. على وجه التحديد، يتألف القطاع من 86 بنكاً و271 مؤسسة مالية غير مصرفية، مثل شركات الأعمال الاستثمارية، وشركات التأمين، والمكاتب التمثيلية، والتراخيص المتخصصة.[10]

إحدى نقاط القوة الرئيسية في قطاع الخدمات المالية في مملكة البحرين هو القطاع المالي الإسلامي المتطور، والذي يقدم خدمات متنوعة مثل الصكوك المتوافقة مع الشريعة والتكافل والخدمات المصرفية الإسلامية. قدَّرت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني قيمة قطاع المالية الاسلامية في البحرين بمبلغ 77 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2023،[11] كما أن قطاعات التأمين وإدارة الأصول في مملكة البحرين متطورة بشكل جيد، حيث تقدم العديد من الشركات المحلية والدولية مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات.

بفضل عروضها المتنوعة وإطارها التنظيمي القوي وبنيتها التحتية المتطورة وموقعها الاستراتيجي، فإن مملكة البحرين في وضع جيد لجذب المزيد من الاستثمارات - والمواهب - في الوقت الذي تسعى فيه جاهدة لتطوير القطاع على مدى السنوات القادمة.

[6] هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية
[7] هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية
[8] هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية
[9] مصرف البحرين المركزي. (2024). النشرة الإحصائية - أغسطس 2024. تم الاسترجاع في 7 نوفمبر 2024، من https://www.cbb.gov.bh/publications
[10] مصرف البحرين المركزي. (2023). تقرير الاستقرار المالي: تقرير الاستقرار المالي: نُشر في نوفمبر 2023. تم الاسترجاع في 7 أغسطس 2024، من https://www.cbb.gov.bh/publications
[11] وكالة فيتش للتصنيف الائتماني (20 فبراير،2024) قطاع المالية الاسلامية في مملكة البحرين متطور بشكل جيد؛ 90% من الصكوك تصنيف "ب". تم الاسترجاع في 7 أغسطس 2024، من https://www.fitchratings.com/research/islamic-finance/bahraini-islamic-finance-industry-well-developed-90-of-sukuk-rated-b-20-02-2024

# القطاعات الفرعية للخدمات المالية في مملكة البحرين

يركز تقرير مهارات القطاع هذا على قطاع الخدمات المالية المشار إليه باسم "القطاع" في جميع أجزاء هذا التقرير.

يركز التقرير على عدد من الأنشطة داخل القطاع. تم تحديد الأنشطة باستخدام المعايير الدولية وتعديلها لتتناسب مع متطلبات المهارات في سياق مملكة البحرين. الأنشطة المشمولة هي الخدمات المصرفية، والتأمين، وإدارة الأصول، والأسواق المالية، والتكنولوجيا المالية.

**الشكل 1:** القطاعات الفرعية لقطاع الخدمات المالية

يضم القطاع المالي في مملكة البحرين مجموعة متنوعة من أصحاب العمل، بما في ذلك البنوك المحلية والدولية، وشركات التأمين، وشركات إدارة الأصول، ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، وفي السنوات الأخيرة، أدى ظهور التكنولوجيا المالية إلى فتح فرص جديدة تشمل عالم الخدمات المالية والابتكار الرقمي.

يعد مصرف البحرين المركزي أحد أصحاب العمل الرئيسيين في قطاع الخدمات المالية في مملكة البحرين، في حين توفر المؤسسات المالية المحلية والدولية مجموعة واسعة من فرص العمل في مجالات مثل الخدمات المصرفية وإدارة الثروات وإدارة الأصول والتأمين.

تُعد المؤسسات المالية المحلية من أصحاب العمل المهمين في مملكة البحرين، ومن أكبر البنوك في المنطقة - بل وحتى على مستوى العالم - لها حضور في البلاد، حيث تقدم مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات للعملاء. تشمل البنوك العالمية التي لها وجود في البحرين كل من شركة أمريكان إكسبريس، وبنك ستاندرد تشارترد، وسيتي بنك، وبنك بي إن بي باريبا، تضم هذه البنوك كوادر عاملة يتراوح حجمها من عشرات الآلاف إلى مئات الآلاف من الموظفين حول العالم.

تشكل شركات التأمين مجموعة رئيسية أخرى من أصحاب العمل في قطاع الخدمات المالية، حيث توفر فرصاً في مجالات مثل الاكتتاب وإدارة المطالبات والخدمات الاكتوارية والمبيعات. في نهاية عام 2022، كان سوق التأمين المحلي في مملكة البحرين يضم 21 شركة محلية و9 شركات تأمين أجنبية تعمل في أنشطة التأمين وإعادة التأمين والتكافل وإعادة التكافل،[12] بما في ذلك شركات مثل سوليدرتي البحرين وشركة البحرين الكويت للتأمين وشركة التكافل الدولية وشركة هانوفار لإعادة التأمين التكافلي وشركة البحرين الوطنية للتأمين على الحياة.

تضيف شركات إدارة الأصول إلى التنوع في سوق العمل فرصًا جاذبة في مجالات إدارة المحافظ والثروات، والاستثمارات، وإدارة الصناديق، وغيرها من المجالات. من بين أكبر أصحاب العمل في هذا المجال "ممتلكات"، صندوق الثروة السيادي في البحرين، و"أصول"، صندوق التقاعد في البحرين. بدءًا من البنوك الكبيرة وصولاً إلى شركات التأمين والشركات المتخصصة في التكنولوجيا المالية، يتميز قطاع الخدمات المالية في مملكة البحرين بتنوع أصحاب العمل بقدر تنوع الكفاءات المطلوبة للحفاظ على استدامته.

[12] مصرف البحرين المركزي. (2022). دليل التراخيص الخاص بمصرف البحرين المركزي تم الاسترجاع في 7 أغسطس 2024، من https://www.cbb.gov.bh/licensing-directory/

# قطاع الخدمات المالية بالأرقام

## المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

### الشركات المالية

ساهمت المؤسسات المالية بنسبة

**17.8%**

من الناتج المحلي الإجمالي لمملكة البحرين في عام **2023**

بينما أسهم قطاع التأمين بنسبة

**5.4%**

من إجمالي الناتج المحلي للقطاع.

بلغت مساهمة القطاع الكلية في الناتج المحلي الإجمالي حوالي

**2.4 مليار دينار بحريني**

* الشركات المالية، التي تشمل المؤسسات المالية وشركات التأمين، تُستخدم كمؤشر لتمثيل مساهمة قطاع الخدمات المالية في الناتج المحلي الإجمالي، وفقًا لما أصدر من قبل هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية.

## الإستثمار الأجنبي المباشر

### أنشطة التمويل والتأمين

حققت الأنشطة المالية وخدمات التأمين استثمارًا أجنبيًا مباشرًا بقيمة

**10.7 مليار دينار بحريني**

في عام **2023**

* تم استخدام الأنشطة المالية والتأمينية كمؤشر لتمثيل الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات المالية، وفقًا لما أعلن من قبل هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية.

## التوظيف

### الأنشطة المالية وخدمات التأمين

كان عدد الأفراد العاملين في الأنشطة المالية وخدمات التأمين

**14,362 فردًا**

حتى عام **2023**

حيث يمثل المواطنون البحرينيون حوالي

**70%**

من إجمالي عدد الموظفين.

تم استخدام الأنشطة المالية والتأمينية كمؤشر لتمثيل عدد العاملين في قطاع الخدمات المالية، وفقًا لما أعلن من قبل مصرف البحرين المركزي.

**المصدر:** مصرف البحرين المركزي. (2024). استطلاع القوى العاملة السنوي 2023 تم الاسترجاع في 7 أغسطس 2024، من https://www.cbb.gov.bh/publications/

# توجهات قطاع الخدمات المالية

في بعض الجوانب، يبدو أن عام 2024 سيكون عامًا مميزًا في مجال الخدمات المالية العالمية. التقدم التكنولوجي في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي (AI)، و الأمن السيبراني، والحوسبة السحابية يُحدث تحولًا كبيرًا في طريقة عمل القطاع، بينما تبرز تجربة العملاء والتمويل المستدام كأولويات رئيسية على جداول أعمال الشركات. وقد أصبح للقضايا البيئية و الاجتماعية و الحوكمة تأثير كبير. حيث تشير الأبحاث إلى أن الأصول العالمية المتعلقة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة قد تصل إلى 53 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2025، مما يمثل أكثر من ثلث الأصول المتوقع إدارتها.[13]

على الصعيدين العالمي والإقليمي، هناك العديد من التوجهات التي تشكل ملامح قطاع الخدمات المالية، حيث تحتل كل من الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، والتكنولوجيا وتجربة العملاء مكانة بارزة. فيما يلي أبرز التوجهات الخاصة بمملكة البحرين.

## التحول الرقمي والاضطراب من خلال التكنولوجيا المالية

يُحدث العصر الرقمي تحوّلاً جذرياً في عالم الخدمات المالية، حيث يُعد ظهور التكنولوجيا المالية أحد أبرز التطورات في هذا القطاع. في مملكة البحرين، ارتفع عدد شركات التكنولوجيا المالية بنسبة 100% منذ عام 2018، حيث تحتضن المملكة الآن أكثر من 120 شركة ناشئة وفقًا لتقرير النظام البيئي لخليج البحرين للتكنولوجيا المالية لعام 2022،[14] وبالمقارنة مع مؤسسات الخدمات المالية التقليدية، تتميز شركات التكنولوجيا المالية بالسرعة والمرونة وإلمامها العميق بالتكنولوجيا، مما يسمح لها بالاستفادة من البيانات والتكيف بسرعة لتلبية احتياجات العملاء المتزايدة. نتيجة لذلك، يحدث اندماج في قطاع الخدمات المالية حيث تتعاون البنوك وشركات التأمين أو تندمج مع شركات التكنولوجيا المالية لزيادة ميزتها التنافسية في عصر التحول الرقمي.

مع تقارب عالمي المالية والتكنولوجيا، يشهد قطاع الخدمات المالية في مملكة البحرين أيضًا زيادة في الأدوار متعددة الوظائف مثل أخصائيي تكنولوجيا المعلومات ومهندسي البيانات ومهندسي العمليات. مما يقدم مجموعة من الفرص الجديدة للمواهب المستقبلية ويمهد الطريق لمملكة البحرين لتكون رائدة في هذا المجال وتعزز مكانتها كمركز للتكنولوجيا المالية.

التطورات التكنولوجية التي تدفع تحول المؤسسات في قطاع الخدمات المالية كثيرة ومتنوعة. في مملكة البحرين، يتم دمج الذكاء الاصطناعي في قطاع الخدمات المالية لتحسين تجربة العملاء وتعزيز إنتاجية وكفاءة الشركات. تمكن تقنيات الذكاء الاصطناعي (AI) الشركات من أتمتة المهام الروتينية، وتحسين اكتشاف الاحتيال، وتعزيز خدمة العملاء من خلال الدردشة الآلية (الشات بوت)، وتوقع توجهات السوق. في الوقت نفسه، تقوم خوارزميات الذكاء الاصطناعي (AI) بتحليل كميات ضخمة من البيانات بسرعة وبدقة، مما يعزز عملية اتخاذ القرارات، ويقلل التكاليف، ويزيد من تخصيص الخدمة.

وبالمثل، تساهم البيانات الضخمة والحوسبة السحابية في تغيير صناعة الخدمات المالية في مملكة البحرين. توفر البيانات الضخمة رؤى هامة لدعم اتخاذ القرارات، وإدارة المخاطر، واكتشاف الاحتيال، وتصنيف العملاء، والتسويق المخصص. كما أنها تعزز الكفاءة التشغيلية وتجربة العملاء، مما يساعد المؤسسات على الحفاظ على قدرتها التنافسية في المشهد الرقمي الديناميكي. يستفيد قطاع التأمين، على وجه الخصوص، من البيانات الضخمة لتحسين عروضه وتقييمات المخاطر. وفي الوقت نفسه، تعمل الحوسبة السحابية على تحسين تخزين البيانات وإدارتها بشكل كبير. على الرغم من ارتفاع التكاليف الأولية، إلا أن مزايا الحوسبة السحابية على المدى الطويل، مثل قابلية التوسع وإمكانية الوصول، تُعتبر استثمارات أساسية للنمو المستدام.

[13] بلومبرغ. (2024). من المحتمل أن تصل الأصول المتعلقة بالممارسات البيئة والاجتماعية والحوكمة إلى 53 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2025، مما يشكل ثلث الأصول العالمية تحت الإدارة . تم الاسترجاع في 7 أغسطس 2024، من https://www.bloomberg.com/professional/insights/markets/esg-assets-may-hit-53-trillion-by-2025-a-third-of-global-aum/

[14] خليج البحرين للتكنولوجيا المالية.(2022).تقرير نظام بيئة التكنولوجيا المالية في مملكة البحرينتم الاسترجاع من: https://www.bahrainfintechbay.com/publications

على الصعيد الرقمي، تروّج مملكة البحرين بشكل نشط لاعتماد الأصول المشفرة والعملات الرقمية، مدعومة بأطر تنظيمية داعمة. قدم مصرف البحرين المركزي إطارًا تنظيميًا في عام 2019 لترخيص أنشطة الأصول المشفرة والإشراف عليها، ويشمل ذلك مجالات مثل تداول الأصول المشفرة كوكيل أو كطرف رئيسي، وتقديم خدمات الحفظ للأصول المشفرة، وتشغيل بورصة للأصول المشفرة، وتنفيذ عروض الرموز الرقمية، إلى جانب أنشطة أخرى.

بالإضافة إلى ذلك، يعزز الانتشار الواسع للتحول الرقمي من أهمية أمن السيبراني و خصوصية البيانات. لقد أثبتت مملكة البحرين التزامها بحماية البيانات من خلال تنفيذ قانون حماية البيانات الشخصية، وتعزيز التدابير الأمنية في جميع القطاعات. بينما تسعى البحرين إلى تطوير اقتصاد رقمي قوي، يصبح ضمان أمان البيانات والأصول المالية أمرًا بالغ الأهمية - ليس فقط لحماية الموارد ولكن أيضًا لتعزيز ثقة المستهلكين في الخدمات المالية الرقمية.

## التحول الرقمي في القطاع المصرفي في مملكة البحرين

يستفيد بنك البحرين الوطني من تقنيات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية لتحسين تجارب العملاء وتعزيز الكفاءة التشغيلية. من خلال دمج الدردشة الآلية المدعومة بالذكاء الاصطناعي واستخدام تحليلات البيانات و تعلم الآلة، يقدم بنك البحرين الوطني خدمات مصرفية مخصصة وتوصيات بالمنتجات استنادًا إلى سلوك العملاء وتفضيلاتهم. بالإضافة إلى ذلك، قام البنك بتطوير منصات مصرفية رقمية وتطبيقات موبايل، تقدم ميزات مثل إدارة الحسابات، والتحويلات المالية، ودفع الفواتير، وإمكانيات المحفظة الرقمية. تشمل الابتكارات دمج Apple Pay للشراء عبر الهواتف المحمولة، وخدمة الشيك الإلكتروني لإصدار وتوقيع الشيكات إلكترونيًا. في عام 2021، قام البنك الوطني البحريني بتعزيز تحوله الرقمي من خلال التعاون مع Backbase لإطلاق منصة مصرفية عبر الإنترنت جديدة، مما أسهم بشكل كبير في زيادة رضا العملاء وفعالية العمليات.[1]

على نفس المنوال، تبنى بنك أي بي سي أيضًا التحول الرقمي من خلال إطلاق "إلى" في عام 2019، وهو بنك مخصص للهواتف المحمولة تم تصميمه لتلبية الاحتياجات المعاصرة والوصول إلى الأسواق التي كانت غير مخدومة سابقًا. تُعرف "إلى" بمرونتها وواجهتها المبتكرة، حيث تتكيف بسرعة مع احتياجات العملاء. تقدم منصة إلى المحمولة مجموعة من الميزات المصممة لتحسين تجربة الخدمات المصرفية. تشمل هذه الميزات الحسابات متعددة العملات، ميزة الادخار المجتمعي، وبطاقات البنك الرقمية فقط. باعتبارها بنكًا رقميًا، يمكن لـ "إلى" العمل بحرّية أكبر، مما يسمح للبنك بالتوسع دوليًا إلى أسواق جديدة مثل الأردن خلال بضع سنوات فقط من إطلاقه.[2]

تجسّد هذه المؤسسات المصرفية تفاني القطاع المصرفي في تقديم خدمات مصرفية مبتكرة وآمنة وسهلة المنال في المنطقة.

[1] أعلن البنك البحرين الوطني عن الفرق المتأهلة من تحدي الخدمات المصرفية الرقمية (nbbonline.com)
[2] أطلق بنك أي بي سي بنك "إيلا" الرقمي، الذي يعمل فقط عبر الهواتف المحمولة في البحرين - بنك " إيلا" الرقمي - البحرين (ilabank.com).

# التحول الرقمي في قطاع التأمين في مملكة البحرين

قدمت شركة البحرين الوطنية للتأمين على الحياة استراتيجيتها للتحول الرقمي من خلال تبني أحدث التقنيات لتعزيز الكفاءة التشغيلية وخدمة العملاء. كانت إحدى المحطات الرئيسية في هذه الرحلة هي تنفيذ نظام أساسي جديد، والذي يجمع بين عروض التأمين على الحياة والتأمينات الأخرى. تعمل هذه المنصة على تبسيط العمليات الأساسية مثل إدارة الوثائق، معالجة المطالبات، و الاكتتاب، مما يتيح تقديم خدمات أسرع وأكثر موثوقية. بالإضافة إلى ذلك، تقدم شركة البحرين الوطنية للتأمين على الحياة حلولًا رقمية مثل البوابات الإلكترونية للتأمين الصحي والحياة، مما يوفر للعملاء الوصول السهل إلى وثائقهم ومطالباتهم.

بالمثل، تقوم شركة هانوفار لإعادة التأمين التكافلي باستكشاف تقنيات متقدمة مثل الذكاء الاصطناعي وسلسلة الكتل (البلوكشين) لأتمتة عمليات الاكتتاب وتعزيز تقييم المخاطر، مما يضمن زيادة الكفاءة والدقة في العمليات. بالإضافة إلى ذلك، تربط شركة هانوفار لإعادة التأمين التكافلي شركات التأمين بالمبتكرين الرقميين وشركات التكنولوجيا التأمينية من خلال منصتها الإلكترونية الحصرية، HR | Equarium. تعمل المنصة كسوق حيث يمكن لشركات التأمين وشركاء الأعمال الآخرين استكشاف واعتماد حلول مبتكرة مصممة خصيصًا لتلبية احتياجاتهم، مثل أدوات الاكتتاب المتقدمة وحلول تحليل البيانات وتقنيات إشراك العملاء.

توضح هذه المبادرات كيف يعمل الابتكار الرقمي على تغيير المشهد التأميني في مملكة البحرين، وضمان القدرة التنافسية وتحسين رضا العملاء من خلال تعزيز تقديم الخدمات والكفاءة التشغيلية.

## اعتماد مبادئ الاستدامة

لم تعد الاستدامة مجرد "شيء مرغوب فيه" في عالم الشركات؛ بل أصبحت أولوية استراتيجية.حيث تشير التقديرات إلى أن التمويل اللازم لجهود التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه على مستوى العالم سيصل إلى تريليونات الدولارات خلال العقود القليلة المقبلة، حيث تكشف تقارير مؤسسة[15] روكفلر أن حوالي 16% فقط من احتياجات التمويل المناخي يتم تلبيتها حالياً.[16] وعلى نطاق أوسع، فيما يتعلق بالتكيف والمرونة، تعد الدول النامية في أفريقيا والشرق الأوسط هي الأكثر احتياجًا للتمويل مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، حيث تتجاوز الفجوة التمويلية 2%، فضلاً عن أكبر الاحتياجات التي لم تتم تلبيتها.

في سياق الطوارئ المناخية، يزداد الضغط من المستثمرين والجهات التنظيمية والمستهلكين على شركات الخدمات المالية لتقوم بدورها في بناء مستقبل مستدام للجميع. نتيجة لذلك، شهدت الاستثمارات المستدامة مثل صناديق الاستثمار المعتمدة على المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة والسندات الخضراء زيادة ملحوظة، وأصبحت منظمات الخدمات المالية تلعب دورًا مركزيًا في سد فجوة التمويل المناخي.

في مملكة البحرين، تظل اعتبارات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة ذات أهمية في الوقت الذي تسعى فيه المملكة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة والأهداف المحددة في خطة الحكومة الحالية 2026-2023 بعنوان "من التعافي إلى التنمية المستدامة".[17] ومع ذلك، ورغم القبول العالمي لأهمية الممارسات البيئية و الاجتماعية والحوكمة، تواجه الشركات العديد من التحديات، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بالتقارير. تتيح التقدمات في الأتمتة تسهيل عملية إعداد تقارير الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، ولكن في مملكة البحرين، كما هو الحال في العديد من المناطق الأخرى في العالم، تعد أتمتة تقارير الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة مهمة صعبة، بسبب تعقيدها واحتياجها إلى مستوى عالٍ من التفاصيل.

## البيئة التنظيمية المتطورة

تؤدي سرعة الابتكار، والتطورات التنظيمية المستمرة، وزيادة متطلبات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة إلى طرح تحديات كبيرة أمام قطاع الخدمات المالية. أولاً، أحدثت التقدّمات التكنولوجية مثل الذكاء الاصطناعي، وتقنية سلسلة الكتل (البلوكشين) وتحليلات البيانات الضخمة تحولاً كبيراً في طريقة عمل الخدمات المالية، مما يفرض على الشركات التكيف بسرعة للحفاظ على تنافسيتها. ومع ذلك، فإن دمج هذه التقنيات وإدارتها مع ضمان أمان البيانات والامتثال لخصوصية المعلومات قد يكون معقدًا ومكلفًا.

ثانيًا، يتطور المشهد التنظيمي بشكل مستمر، حيث يتم إدخال قوانين ومعايير جديدة للتخفيف من المخاطر، وحماية المستهلكين، وتعزيز استقرار الأسواق. في عام 2023، قدم مصرف البحرين المركزي وحدة متطلبات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة، والتي تستهدف جميع الشركات المدرجة، والبنوك، وشركات التأمين، وشركات التمويل، وشركات الاستثمار من الفئات 1 و 2. تتطلب هذه الوحدة الإفصاح عن 31 مؤشر أداء رئيسي مستمدة من الأطر الدولية وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة للكيانات المحددة. لذلك، يجب على المؤسسات المالية التنقل عبر هذه اللوائح لضمان الامتثال، مما يتطلب غالبًا وقتًا وموارد وخبرات كبيرة.

علاوة على ذلك، فإن التركيز المتزايد على عوامل الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة يعيد تشكيل أولويات شركات الخدمات المالية. يُتوقع الآن من هذه الشركات أن تدمج ممارسات الاستدامة في استراتيجيات أعمالها وقراراتها الاستثمارية وعمليات إدارة المخاطر. الامتثال لهذه المتطلبات الخاصة بالاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة يستلزم الشفافية والمساءلة والتوافق مع الأهداف العالمية للاستدامة، وهو ما يمكن أن يكون تحديًا للمؤسسات المالية التقليدية.

تداخل هذه القضايا الثلاث – وغيرها – يخلق بيئة تشغيلية معقدة لشركات الخدمات المالية، وتزداد هذه التحديات بسبب نقص الكفاءات في كل من هذه المجالات المحددة. للازدهار في هذا المشهد سريع التطور، يجب على الشركات التكيف بسرعة، والاستثمار في الابتكار، وتعزيز قدرات الامتثال التنظيمي، ودمج الممارسات المستدامة في نماذج أعمالها.

15 وفقًا لاتفاقية باريس وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة
16 المناخ - المالية - التمويل - التدفقات والفرص - ما يحصل - يتم قياسه - يتم تمويله - تقرير - نهائي.pdf (rockefellerfoundation.org)
17 بوابة مملكة البحرين لأهداف التنمية المستدامة (sdgs.gov.bh)

# الفرص الوظيفية

قطاع الخدمات المالية هو أحد أكبر القطاعات التي توفّر فرص العمل في مملكة البحرين. تضم مملكة البحرين أكثر من 360 مؤسسة مالية تشمل شركات استثمار، وشركات تأمين، ومجموعة متنوعة من البنوك من بنوك التجزئة والجملة إلى المكاتب التمثيلية للمجموعات الدولية الكبيرة. في عام 2023، وفر هذا القطاع المتنوع فرص عمل لـ 14,362 فردًا، من بينهم 9,995 مواطنًا بحرينيًا، ما يمثل حوالي 70% من إجمالي الكوادر العاملة في القطاع.[18] ووفقًا لأحدث استطلاع للكوادر العاملة الذي أجراه مصرف البحرين المركزي، يعمل نصف الكوادر العاملة في القطاع المصرفي، بينما يعمل 46% في القطاع المالي غير المصرفي. تشكل المؤسسات الداعمة، بما في ذلك مصرف البحرين المركزي ومعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية، النسبة المتبقية من الكوادر العاملة.[19]

على الرغم من التنوع الكبير في الشركات العاملة في القطاع، إلا أن هناك فجوة بين الجنسين لا تزال تمثل قضية عالمية. وفقًا للمنتدى الاقتصادي العالمي، تشغل النساء في مجال المالية 18% فقط من المناصب التنفيذية العليا على مستوى العالم. علاوة على ذلك، تمثل النساء فقط 30% من أعضاء مجالس الإدارة، و22% من التنفيذيين، و27% من المناصب الإدارية العليا في الشركات التي تبلغ قيمتها السوقية 2 مليار دولار أو أكثر.[20] بالمقارنة، تعتبر مملكة البحرين من الدول التي تسجل أداء جيدًا في مجال تمثيل النساء في المناصب القيادية. في نهاية عام 2022، كانت النساء البحرينيات يشغلن 34.2% من المناصب الإدارية في قطاع الخدمات المالية، بزيادة من 33.5% في نهاية عام 2021.[21] بشكل عام، وعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من الموظفين على جميع المستويات هم من الرجال (66%)، إلا أن عدد النساء في مجال المالية في مملكة البحرين في تزايد مستمر. في العام الماضي، وظف القطاع 4,851 امرأة، بزيادة عن 4,762 في عام 2022، مما رفع النسبة إلى 34%.[22] ومع استمرار مملكة البحرين في بناء إرثها المتطور في مجال التنوع الاقتصادي، فإن الطلب على المهنيين المهرة – من الذكور والإناث على حد سواء – في تزايد داخل مملكة البحرين وخارجها. على وجه التحديد، قام مصرف البحرين المركزي بتحديث لوائحه الخاصة بحوكمة الشركات لتسليط الضوء على أهمية تضمين النساء في مجالس إدارة الشركات المدرجة. تهدف هذه المراجعة إلى تعزيز تمثيل النساء في المناصب التنفيذية، من خلال إلزام الشركات بالإفصاح عن نسبة الأعضاء الإناث في مجالس إدارتها ضمن تقاريرها السنوية.

18 **مصرف البحرين المركزي. (2024).** استطلاع القوى العاملة السنوي 2023 تم الاسترجاع في 7 أغسطس 2024، من https://www.cbb.gov.bh/publications

19 **مصرف البحرين المركزي. (2024).** استطلاع القوى العاملة السنوي 2023 تم الاسترجاع في 7 أغسطس 2024، من https://www.cbb.gov.bh/publications

20 **المنتدى الاقتصادي العالمي (7 يونيو 2024)** النساء على استعداد لإعادة تشكيل قطاع الخدمات المالية. تم الاسترجاع في 7 أغسطس 2024، من https://www.weforum.org/agenda/2024/06/women-shape-influence-revolutionize-financial-markets

21 **مصرف البحرين المركزي. (2023، 22 فبراير).** ارتفاع عدد البحرينيين العاملين في قطاع المالية بنسبة 3.3% في عام2022. تم الاسترجاع في 7 أغسطس 2024، من https://www.cbb.gov.bh/media-center/number-of-bahrainis-working-in-the-financial-sector-increased-by-3-3-in-2022

22 **مصرف البحرين المركزي. (2024).** استطلاع القوى العاملة السنوي 2023 تم الاسترجاع في 7 أغسطس 2024، من https://www.cbb.gov.bh/publications

**الشكل 2:** إجمالي التوظيف في قطاع الخدمات المالية

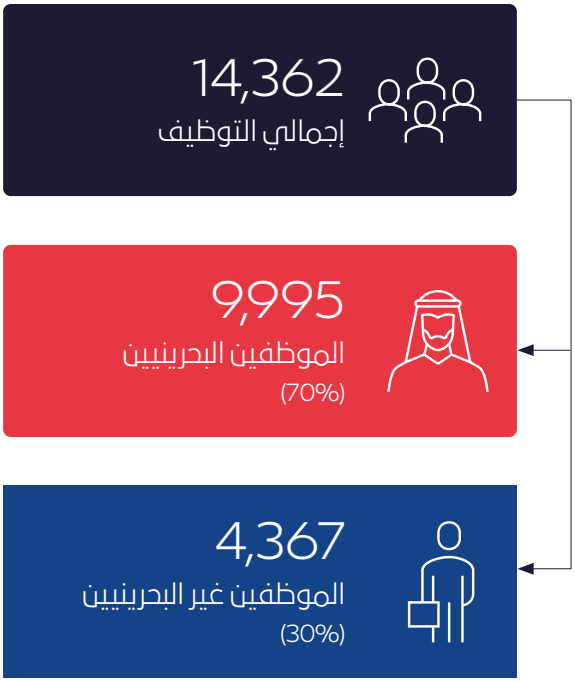


**المصدر:** مصرف البحرين المركزي. (2024). استطلاع القوى العاملة السنوي 2023 تم الاسترجاع في 7 أغسطس 2024، من https://www.cbb.gov.bh/publications/

**الشكل 3:** الكوادر البحرينية وغير البحرينية العاملة في قطاع الخدمات المالية

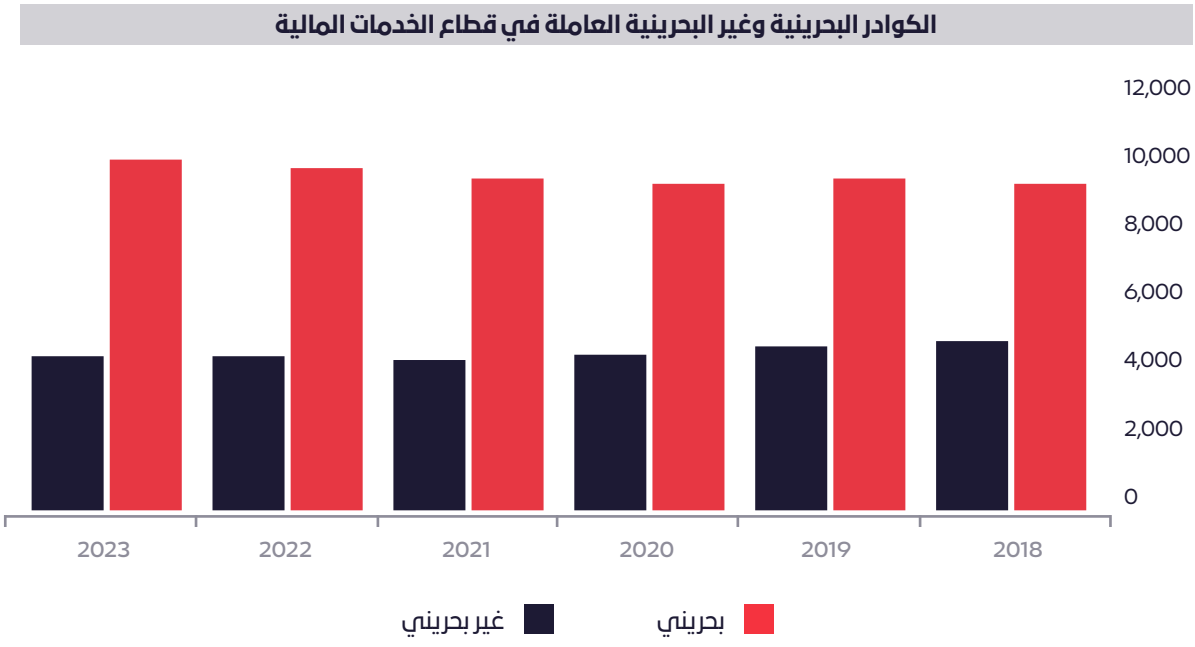


**المصدر:** مصرف البحرين المركزي. (2024). استطلاع القوى العاملة السنوي 2023 - 2019. تم الاسترجاع في 7 أغسطس 2024، من https://www.cbb.gov.bh/publications/

**الشكل 4:** الكوادر العاملة في قطاع الخدمات المالية حسب نوع الجنس

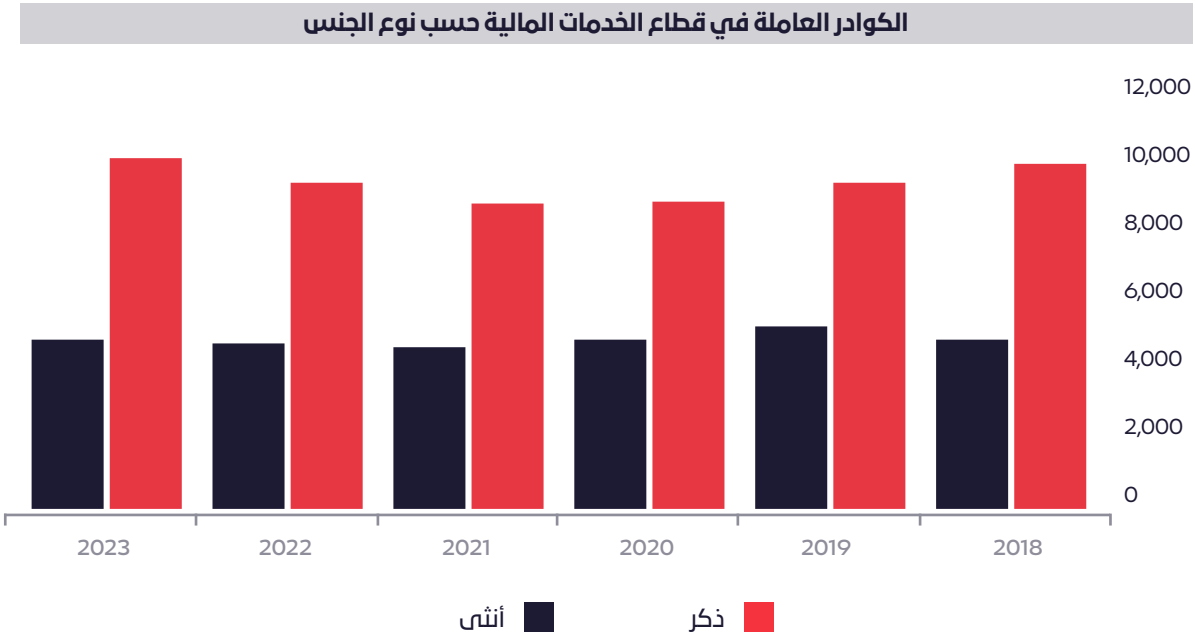


**المصدر:** مصرف البحرين المركزي. (2024). استطلاع القوى العاملة السنوي 2023 - 2019. تم الاسترجاع في 7 أغسطس 2024، من https://www.cbb.gov.bh/publications/

## استكشف مهنة في مجال الخدمات المالية

فرص العمل في قطاع الخدمات المالية في مملكة البحرين متنوعة، حيث توجد العديد من الأدوار في مجالات مثل البنوك، وإدارة الأصول، والتخطيط المالي، والمالية المؤسسية، وإدارة المخاطر، والتأمين، والتكنولوجيا المالية، بالإضافة إلى مجالات أخرى. دخول قطاع الخدمات المالية يفتح مسارات مهنية فريدة يمكن أن تكون مشوقة ومليئة بالتحديات ومجزية.

تتيح الوظائف في المبيعات وخدمة العملاء وإدارة العلاقات للمهنيين لعب دور أساسي في بناء والحفاظ على علاقات العملاء، وتعزيز نمو الإيرادات، وتقديم حلول مالية مخصصة. في الوقت نفسه، تتيح وظائف تطوير وإدارة المنتجات للأفراد الموهوبين المشاركة في تصميم وإطلاق منتجات مالية جديدة، فضلاً عن تحسين العروض الحالية لتلبية احتياجات العملاء وتوجهات السوق. الوظائف المجزية أيضًا موجودة في مجال دعم العمليات لضمان سير المعاملات المالية والتسويات والعمليات المكتبية بسلاسة.

تتزايد الفرص في المجال الذي يجمع بين التكنولوجيا وتجربة العملاء أيضًا. تستفيد أدوار تجربة العملاء من التكنولوجيا والبيانات لتحسين التفاعلات مع العملاء، وتخصيص الخدمات، وتحسين تجربة المستخدم بشكل عام.

المجالات الأخرى ذات الأولوية العالية في خدمات المالية في العالم الرقمي اليوم هي الامتثال التنظيمي والمخاطر. يمكن للمرشحين الذين يمتلكون المهارات المناسبة أن يحدثوا تأثيرًا كبيرًا ويبنون مسيرات مهنية مؤثرة من خلال المساعدة في ضمان الامتثال التنظيمي وإدارة المخاطر المالية وحماية سمعة مؤسساتهم.

بالنسبة لأولئك الذين يسعون للعمل في بيئة سريعة الوتيرة في مجالات إدارة الثروات أو الاستثمار، تتوفر العديد من الفرص المهنية في مجالات التداول وإدارة الأصول، حيث يتولى المحترفون مهام متنوعة تتراوح بين تنفيذ الصفقات وإدارة المحافظ الاستثمارية وتحقيق أعلى العوائد للعملاء.

تقدم كل من هذه المجموعات الوظيفية مسارات مهنية متنوعة، بدءًا من المناصب المبدئية وصولاً إلى الأدوار القيادية العليا، مما يوفر فرصًا للنمو والتخصص والتقدم في قطاع الخدمات المالية الديناميكية والسريعة.

عبر طيف الخدمات المالية، حدد فريق عمل القطاع عشرة مجموعات وظيفية رئيسية: (1) المبيعات، خدمة العملاء، وإدارة العلاقات، (2) إدارة وتطوير المنتجات، (3) العمليات، (4) الرقمنة وتحليل البيانات، (5) المخاطر والامتثال، (6) التدقيق والرقابة الداخلية، (7) التداول وإدارة الأصول، (8) تطوير الأعمال والاكتوارية، (9) التأمين الفني والتأمين على المركبات / إعادة التأمين، (10) التأمين الطبي والتأمين على الحياة / إعادة التأمين. بينما توفر هذه المجموعات الوظيفية نظرة شاملة على القطاع، من المهم ملاحظة أن مجموعة وظائف التدقيق والرقابة يتم استكشافها بتفصيل أكبر في تقرير مهارات قطاع المحاسبة في مملكة البحرين.

**الشكل 5:** المجموعات الوظيفية لقطاع الخدمات المالية

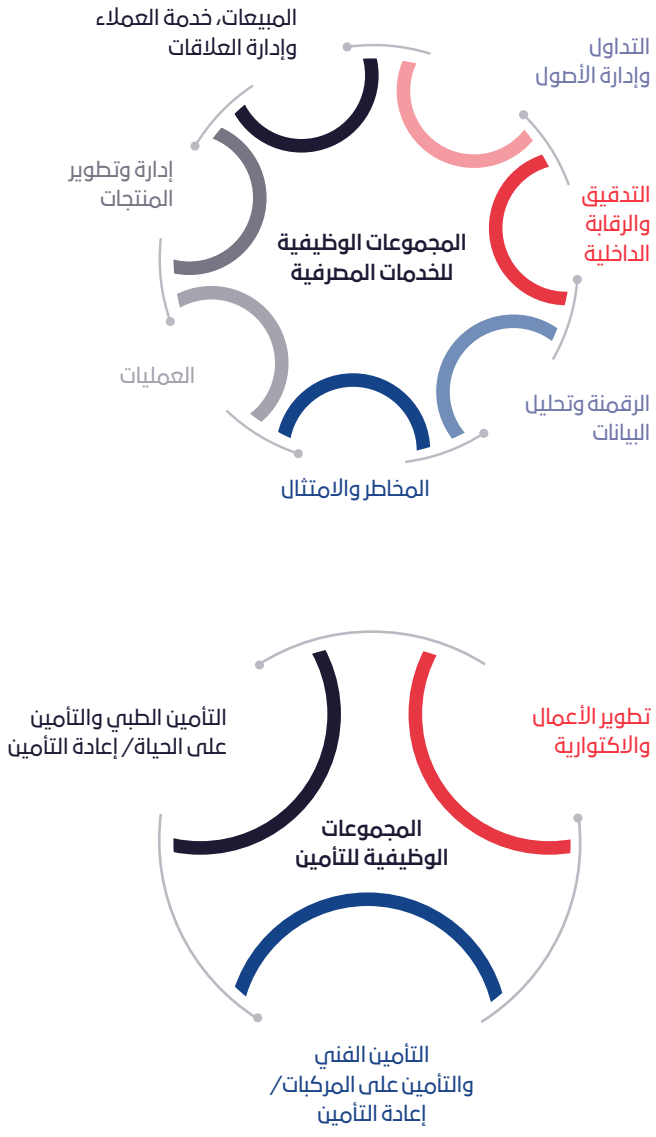

## الوظائف المطلوبة

تظل الوظائف التقليدية المرتبطة بالخدمات المالية هي الأساس الذي يستند إليه القطاع، ولكن لا يمكن تجاهل التأثير المتزايد والمتنامي للتكنولوجيا المالية في هذا المجال. الطلب على الوظائف المتعلقة بالتكنولوجيا أو المناصب الهجينة التي تجمع بين المجالات المالية والتكنولوجية يتزايد بشكل سريع. على وجه الخصوص، هناك طلب متزايد في مملكة البحرين على الوظائف الابتدائية في مجالات الأمن السيبراني، تعلم الآلة، وتحليل البيانات.

يتكرر هذا الاحتياج على الصعيد الدولي. أظهرت الأبحاث التي أُجريت في المملكة المتحدة أن الطلب على المهارات التكنولوجية في القطاع المالي مستمر في النمو، حيث أن واحدًا من كل ثمانية أدوار في هذا القطاع أصبح الآن دورًا فنيا، وهو ما يعادل ضعف النسبة مقارنة مع الاقتصاد بشكل عام.[23] وتشير بيانات لجنة مهارات الخدمات المالية إلى أن الطلب العالمي على المهارات الفنية يزيد بحوالي 20% عن العرض المتاح.

نظرًا للأهمية المتزايدة للاستدامة في عالم الشركات، يعد مجال الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة مجالًا يشهد طلبًا متزايدًا. لقد تحولت هذه القضية بسرعة من موضوع هامشي إلى عنصر أساسي في استراتيجية الأعمال - وهو تحول فتح مجموعة من فرص العمل الجديدة. على وجه الخصوص، تقوم الشركات بإنشاء أدوار لمراقبي الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة. في استطلاع عالمي حديث، أفاد حوالي 45% فقط من المهنيين بأنهم يثقون بفرق إعداد التقارير المالية في شركاتهم في جمع وتقديم بيانات مؤشرات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، مما يبرز الحاجة إلى دور مخصص لضمان الالتزام بمعايير سلامة البيانات.[24] وفقًا لفريق عمل القطاع، وعلى الرغم من الحاجة المتزايدة إلى المواهب في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، هناك نقص عالمي في المتخصصين في هذا المجال، كما تعاني المؤسسات المالية في مملكة البحرين من صعوبة في العثور على المواهب المناسبة.

بالإضافة إلى مواهب الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، تحتاج مملكة البحرين إلى محترفين في خدمات الإكتوارية. مهنة الإكتوارية في قطاع التأمين يمكن أن تكون مسارًا وظيفيًا مربحًا ومجزيًا، وتتطلب مهارات قوية في الرياضيات والتحليل. كما حدد فريق عمل القطاع نقصًا في المواهب والوظائف في مجال التخطيط المالي، مما يكشف عن الحاجة إلى خلق طلب أكبر على كليهما. يوضح الشكل 6 أدناه الوظائف الحالية المطلوبة في قطاع الخدمات المالية في مملكة البحرين.

[23] **لجنة مهارات الخدمات المالية (2023).** تقرير مهارات المستقبل 2023 الصادر عن لجنة مهارات الخدمات المالية. تم الاسترجاع في 7 أغسطس 2024، من https://wp.financialservicesskills.org/wp-content/uploads/2023/04/FSSC-Future-Skills-23-Report-FINAL.pdf

[24] **معهد تومسون رويترز. (2023).** الزيادة في متطلبات التقارير التنظيمية عبر الولايات القضائية تزيد من الطلب على دور مراقب الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة. تم الاسترجاع في 7 أغسطس 2024، من https://www.thomsonreuters.com/en-us/posts/esg/controller-role/

**الشكل 6:** الوظائف المطلوبة في قطاع الخدمات المالية

ملاحظة: تم تسليط الضوء على الوظائف المدرجة أدناه من قبل فريق عمل القطاع وهي غير مرتبة بناءً على مستوى الطلب عليها.

| الوظائف المطلوبة | نبذة عن الوظيفة |
|---|---|
| **اكتواري** | يتولى الخبير الاكتواري تحليل المخاطر المالية والشكوك لمساعدة المؤسسات على اتخاذ قرارات مستنيرة. يستخدم النماذج الرياضية والإحصائية لتقييم وإدارة المخاطر المتعلقة بالتأمين والاستثمارات والمعاشات التقاعدية وغيرها من المنتجات المالية الأخرى، مما يوفر رؤى قيمة لدعم التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرارات. |
| **أخصائي أمن سيبراني** | يتولى أخصائي الأمن السيبراني حماية المؤسسات المالية من التهديدات السيبرانية واختراقات البيانات من خلال تنفيذ التدابير والبروتوكولات الأمنية. يقوم بمراقبة الحوادث الأمنية والاستجابة لها، وإجراء تقييمات الثغرات الأمنية، وتنفيذ الحلول الأمنية، وتثقيف الموظفين حول أفضل الممارسات لحماية المعلومات الحساسة والحفاظ على سلامة الأنظمة الرقمية. |
| **محلل بيانات** | في قطاع الخدمات المالية، يتولى محلل البيانات تحليل البيانات المالية وتفسيرها لاستخراج الرؤى وإثراء عمليات اتخاذ القرار. يستخدم محلل البيانات التقنيات الإحصائية والتنقيب عن البيانات وأدوات التصور لتحديد التوجهات والأنماط والفرص في الأسواق المالية وسلوك العملاء والعمليات التجارية لدعم التخطيط الاستراتيجي وتقييم الأداء. |
| **محلل الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة** | يتولى محلل الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة إجراء بحوث وتحليلات حول أداء المؤسسة في مجال الاستدامة والممارسات الأخلاقية وحوكمة الشركات. يقوم بتقييم العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة لتقييم المخاطر والفرص والتأثيرات على قرارات الاستثمار، مما يساعد المستثمرين والمؤسسات والشركاء على اتخاذ خيارات مستنيرة تتوافق مع ممارسات الأعمال المستدامة والمسؤولة. |
| **أخصائي إعداد تقارير الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة** | يتولى أخصائي إعداد تقارير الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة إدارة تقارير مؤشرات أداء الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة. يقوم بجمع وتحليل البيانات المتعلقة بممارسات الاستدامة، والمعايير الأخلاقية، وحوكمة الشركات لإعداد تقارير شاملة تساعد المنظمة في التواصل مع الشركاء بشأن مبادراتها وتقدمها في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة. |

| الوظائف المطلوبة | نبذة عن الوظيفة |
|---|---|
| **أخصائي المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة** | يتولى أخصائي المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة مسؤولية تحليل وتقييم المخاطر والفرص المحتملة المرتبطة بالتأثير البيئي، والقضايا الاجتماعية، وممارسات الحوكمة. يدعم تطوير استراتيجيات وسياسات وتقارير الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، وقد يقوم بإجراء تقييمات لتحديد التقدم المحرز. من خلال ذلك، يساعد أخصائي المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة المنظمات في التخفيف من المخاطر، وتحسين ممارسات الاستدامة، وتعزيز خلق القيمة المستدامة. |
| **مسؤول الامتثال** | يتولى مسؤول الامتثال مسؤولية ضمان التزام المؤسسة بجميع المتطلبات التنظيمية ذات الصلة والسياسات الداخلية. يقوم بمراقبة أنشطة الامتثال، وتحديد المخاطر والحد منها، والحفاظ على تواصل مفتوح مع الجهات التنظيمية. |
| **مسؤول مخاطر الائتمان** | يتولى مسؤول مخاطر الائتمان في قطاع الخدمات المالية مسؤولية تقييم وإدارة مخاطر الائتمان داخل مؤسسة الخدمات المالية. يحلل الجدارة الائتمانية للمقترضين ويراقب مخاطر المحفظة ويضمن الامتثال للمتطلبات التنظيمية. |
| **مسؤول استدامة** | يتولى مسؤول الاستدامة تطوير وتنفيذ استراتيجيات ومبادرات الاستدامة داخل المؤسسات المالية، ويركز على تعزيز الممارسات الصديقة للبيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة الأخلاقية لدعم أهداف التنمية المستدامة وتعزيز سمعة المؤسسة كمؤسسة مواطنة مسؤولة. |
| **مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال** | يتولى مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال ضمان امتثال المؤسسات المالية للوائح مكافحة غسل الأموال . تشمل مسؤولياته تطبيق سياسات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وضمان الامتثال التنظيمي، والكشف عن الأنشطة المشبوهة، وتقديم تقارير الأنشطة المشبوهة، والعمل كنقطة اتصال رئيسية للهيئات التنظيمية وإدارة عمليات التدقيق. يحمي مسؤول مكافحة غسل الأموال عمليات المؤسسة من الجرائم المالية ويحافظ على سمعتها. |

# تسليط الضوء على أبرز المهن

# تسليط الضوء على أبرز المهن:
# أخصائي المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة

## نظرة عامة على الدور الوظيفي

يتولى أخصائي المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة في قطاع الخدمات المالية مسؤولية تحديد وتقييم وإدارة المخاطر المرتبطة بالعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة في قرارات الاستثمار. يقوم هؤلاء الأخصائيون بتحليل الشركات والمنتجات المالية بناءً على أدائها في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، مما يساعد على تحديد المخاطر المحتملة المتعلقة بالقضايا البيئية والمسؤولية الاجتماعية وممارسات حوكمة الشركات. من خلال دمج اعتبارات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في عمليات إدارة المخاطر، يساعد أخصائيو المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسات المالية على اتخاذ قرارات استثمارية أكثر استنارة واستدامة. إن عملهم ضروري لإدارة المخاطر وتعزيز الشفافية وقيادة التغيير الإيجابي نحو نظام مالي أكثر استدامة.

## المسار المهني والتقدم الوظيفي

عادةً ما تتضمن المسارات المهنية لأخصائيو المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة خلفية في المالية أو إدارة المخاطر أو الاستدامة أو المجالات ذات الصلة. يبدأ العديد من أخصائيو المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة مسيرتهم المهنية في أدوار مثل محللي المخاطر أو محللي الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة أو مستشاري الاستدامة، ويكتسبون الخبرة والتجربة في تقييم المخاطر والفرص البيئية والاجتماعية والحوكمة.

وقد يتابعون بعد ذلك تدريباً وشهادات إضافية في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة أو إدارة المخاطر أو المالية المستدامة لتطوير مهاراتهم وتعزيز آفاقهم المهنية. قد تشمل المناصب المتقدمة محلل أول في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة أو مدير مخاطر الإدارة البيئية والاجتماعية والحوكمة أو مدير إدارة البيئة والاجتماعية والحوكمة حيث يقدم كل منها مسؤوليات وفرصاً أكبر لتشكيل الممارسات المستدامة داخل المؤسسات المالية.

# تسليط الضوء على أبرز المهن:
# اكتواري

## نظرة عامة على الدور الوظيفي

يستخدم الاكتواريون خبراتهم في الرياضيات والإحصاء والتمويل لتقييم المخاطر وإدارتها. فهم يحللون البيانات ويطورون النماذج ويقدمون رؤى لمساعدة الشركات على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن التأمين والاستثمارات والمعاشات التقاعدية والمنتجات المالية الأخرى. يعمل الإكتواريون في أماكن مختلفة، بما في ذلك شركات التأمين والشركات الاستشارية والوكالات الحكومية والمؤسسات المالية. يقومون بتقييم الآثار المالية للمخاطر وحالات عدم الاستقرار، مثل معدلات الوفيات والكوارث الطبيعية وتقلبات السوق، لمساعدة المؤسسات على وضع استراتيجيات للتخفيف من هذه المخاطر وتحقيق أهدافها المالية.

## المسار المهني والتقدم الوظيفي

لكي يصبح الفرد إكتواريًا، يمكن للراغب ان يبدأ بالحصول على درجة البكالوريوس في الرياضيات، أو الإحصاء، أو علوم الاكتوارية، أو في مجال ذات صلة. ثم يسعى بعد ذلك للحصول على شهادات احترافية، مثل شهادة مشارك أو زميل جمعية الاكتواريين أو الجمعية الاكتوارية للإصابات ، من خلال سلسلة من الاختبارات الصارمة ومتطلبات الخبرة العملية. مع الخبرة والتعليم المستمر، يمكن للاكتواريين التقدم إلى مناصب عليا مثل اكتواري أول أو مدير اكتواري أو رئيس الاكتواريين، والإشراف على مشاريع وفرق عمل أكبر، والمساهمة في اتخاذ قرارات استراتيجية عُليا داخل مؤسساتهم.

# تسليط الضوء على أبرز المهن:
# محلل تحول رقمي

### نظرة عامة على الدور الوظيفي

يتولى محلل التحول الرقمي تقييم عمليات الأعمال وتنفيذ الحلول الرقمية لتحسين الكفاءة والإنتاجية. كما يعمل على الاستفادة من تحليلات البيانات والحوسبة السحابية وتقنيات الذكاء الاصطناعي وإدارة مشاريع التحول الرقمي والتعاون مع فرق متعددة الوظائف لضمان التكامل السلس للتقنيات الجديدة. يتضمن الدور أيضاً تطوير خطط إدارة التغيير وتوفير التدريب لدعم تبني التكنولوجيا.

### المسار المهني والتقدم الوظيفي

يبدأ محلل التحول الرقمي مسيرته المهنية بتحليل عمليات الأعمال والتوصية بالحلول الرقمية لتعزيز الكفاءة والإنتاجية. بدءاً من العمل كمحلل للتحول الرقمي، يمكن التقدم إلى مناصب مثل مدير التحول الرقمي أو مدير الابتكار والتميز في العمليات. قد يؤدي المزيد من التقدم الوظيفي إلى مناصب عليا مثل رئيس التحول الرقمي أو رئيس الابتكار والتميز في العمليات، والإشراف على المبادرات الرقمية واسعة النطاق وقيادة الابتكار الاستراتيجي في جميع أنحاء المؤسسة.

# إعداد كوادر وطنية جاهزة لمواكبة المستقبل في قطاع الخدمات المالية

على الرغم من أن الابتكار التكنولوجي يشكل تحديًا دائمًا للوظائف، إلا أنه من الواضح أن القطاعات تتغير باستمرار، وأن التحول أو التطور في العقلية هو أمر حاسم لنجاح المهنيين. يتم استبدال التركيز التقليدي على الحيازة والمسميات الوظيفية بنهج يركز على المهارات. يجب على الأفراد أن يتكيفوا مع المشهد الوظيفي المتغير وأن يطوروا أو يصقلوا مهاراتهم باستمرار مع تبني نهج التعلم المستمر لتطبيق ما تم تعلمه حديثًا للنمو على الصعيدين الشخصي والمهني.

وإدراكًا لهذه الحاجة، قامت تمكين بالتعاون مع فريق عمل القطاع بتطوير المعايير المهنية الوطنية وخرائط المسارات الوظيفية خصيصًا لقطاع الخدمات المالية. يمكن استخدام هذه الموارد لتحديد المهارات التي يتطلبها القطاع وتوضيح المسارات الوظيفية المتاحة في هذا المجال، سواء عموديًا وأفقيًا. فهي توفر إطارًا واضحًا للمهارات والكفاءات المطلوبة في المراحل والأدوار المختلفة مع إعطاء التوجيه للراغبين في التقدم أو التطور في القطاع. من خلال القيام بذلك، يدعم هذا النهج الموظفين في اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن مساراتهم المهنية وتطورهم الوظيفي، مع التركيز على اكتساب وإتقان المهارات التي يتم البحث عنها والحاجة إليها في قطاع الخدمات المالية.

يمكن تصنيف المهارات على أنها مهارات أساسية أو فنية، وكلاهما ضروري لبناء كوادر عاملة ناجحة وذات كفاءة. المهارات الأساسية - المعروفة أيضًا باسم المهارات العامة أو الشخصية - تعد ضرورية للأداء الجيد في أي بيئة أو منظمة وتزداد أهميتها لدى أصحاب العمل. تم توثيق هذه المهارات الأساسية في إطار المهارات الأساسية الذي يمكن تطبيقه في جميع المجالات. أما المهارات الفنية فهي القدرات أو المعرفة أو الخبرة المطلوبة لأداء مهام محددة تتعلق بالوظيفة. يمكن اكتساب العديد من هذه المهارات من خلال التدريب المهني أو برامج التعلم أو الخبرة أثناء العمل.

# إطار المهارات الأساسيّة

كان لصندوق العمل (تمكين) الأسبقية في استحداث إطار للمهارات الأساسية وتطويره كجزء من جهود تصنيف المهارات الأوسع في المملكة. وقد تم تطوير هذا الإطار ومواءمته مع قائمة شاملة من المعايير وأفضل الممارسات الدولية ، كما يعكس في الوقت نفسه الاحتياجات والتطلعات المحددة للبحرين كدولة ذات نهج تقدمي.

تدعم المهارات الأساسية وتعزز وتوفر الأساس للمهارات المطلوبة للقيام بأدوار ومناصب وظيفية محددة. وعادة ما يتم اكتسابها من خلال خبرات الحياة والعمل أو من خلال برامج التعلم والتدريب المنظمة. تعتبر المهارات الأساسية ضرورية لأي وظيفة أو مهنة ، وتوفر أساسًا قويًا للتعلم مدى الحياة ولبناء المهارات الفنية المطلوبة لدعم أدوار وظيفية محددة.

يتمحور إطار المهارات الأساسية حول ثلاث ركائز رئيسية: الذكاء الاجتماعي ، والإدارة الذاتية ، ومهارات التحليل ، والتي يساهم كل منها بدور حيوي في تشكيل كوادر عاملة عالية الكفاءة تتميز بالبراعة والقدرة على التكيف. ويندرج تحت كل ركيزة من هذه الركائز أربع مهارات أساسية تشكل إطارا متكاملا مكونا من اثنتي عشرة مهارة أساسية .

# إطار المهارات الأساسية

## الذكاء الاجتماعي

القدرةعلى إدراك الذات والاحتواء، إضافة الى المقدرة على التواصل وبناء علاقات تمتاز بالتعاطف والمصداقية والاحساس بمشاعر الاخرين

### تعزيز الشمولية

القدرة على خلق بيئة عمل وإدارة علاقات المجموعات المختلفة فيها، ضمن أطر مختلفة، من خلال السعي لإيجاد فهم مشترك بصرف النظر عن العرق، أو الدين، أو الجنس، أو العمر، أو الكفاءة، أو التعليم، أو الوضع الاجتماعي والاقتصادي.

### التواصل

القدرة على الانصات والفهم بفاعلية، والتعبير عن الأفكار بشكل فعال، وتبادل المعلومات، وتوظيف مهارات التفاوض واستخدام المهارات الشفهية والكتابية والتواصل غير اللفظي عبر مجموعة من البيئات المختلفة.

### التعاطف

القدرة على إظهار الذكاء العاطفي من خلال إظهار الوعي بمشاعر وأحاسيس الآخرين والقدرة على التصرف وفقا للموقف.

### التعاون والعمل الجماعي

القدرة على العمل بشكل جماعي وفعال مع شخص أو أكثر من أجل تحقيق هدف مشترك، والجمع بين مجموعة من الخبرات والمهارات من خلال تبادل الأفكار ومشاركة الخبرات وطرح الحلول الإبداعية.

## إدارة الذات

القدرة على إدارة السلوكيات والأفكار والمشاعر بطريقة واعية ومنتجة

### التكيّف

القدرة على التكيف بسهولة مع الاوضاع المستجدة والظروف المتغيرة في الحياة والعمل وتغيير الممارسات كلما تطلب ذلك.

### المبادرة

القدرة على التفكير بشكل مستقل وتحديد الفرص والتفكير بشكل مبتكر، واتخاذ الإجراءات عند الضرورة وبدون توجيه.

### التخطيط والتنظيم

القدرة على تخطيط وتنظيم المهام من أجل تلبية المتطلبات في الوقت المحدد.

### إجادة القراءة والكتابة (المعرفة)

القدرة على الفهم والتحلي بالثقة والمهارات اللازمة للتعامل مع الآخرين باستخدام لغة صحيحة وسليمة لتحديد المطلوب وتفسيره والتواصل بشكل فعال شفهيا وكتابيا.

## مهارات التحليل

القدرة على جمع البيانات وتنظيمها وعرضها بشكل مرئي وإستيعابها باستخدام مجموعة من الأدوات وتوظيف مجموعة من المهارات

### المعرفة الرقميّة

القدرة على إيجاد، وتقييم، وتحليل، واستخدام، ومشاركة المحتوى، باستخدام الأجهزة الرقمية، وتطبيقات البرمجيات وإستكشاف المشاكل الشائعة وحلها.

### التفكير الناقد

القدرة على التحليل والتفسير والتقييم والاستنتاج والشرح والتفكير الذاتي في إطار اتخاذ الاحكام المبنية على أدلة ، وبناءا على تفكير مستقل بتسلسل منطقي.

### حل المشكلات

القدرة على تحديد وتقييم القضايا والمشكلات والاستفادة من الموارد المتاحة لتقييم وتوليد الحلول المحتملة في السياقات الشخصية والاجتماعية والعملية.

### الحساب

القدرة على فهم الارقام والتعامل معها بثقة ومهارة باستخدام المهارات الحسابية لمعالجة وتفسير ونقل المعلومات بهدف المساعدة في فهم وتنبؤ وحل المشكلات.

# المهارات الأساسية اللازمة لتحقيق النجاح في هذا القطاع

توفر هذه المهارات الأساس للتعلم والتطوير المستمر ، وإلى جانب ذلك، فإنها تلعب دور حاسم في تحقيق النجاح في مكان العمل الذي يتطور بوتيرة سريعة. ومع تقدم المهنيين في وظائفهم، يزداد التركيز على اكتساب المهارات الأساسية وتطويرها. حدد فريق عمل قطاع خمس مهارات أساسية مطلوبة في معظم الأدوار الوظيفية هذا القطاع.

**الشكل 7:** المهارات الأساسية التي حددها فريق عمل القطاع

ملاحظة: تم تسليط الضوء على المهارات الأساسية المدرجة أدناه من قبل فريق عمل القطاع وهي غير مرتبة بناءً على مستوى الطلب عليها.

| | |
|---|---|
| **التكيف** | يُعد التكيف أمرًا أساسيًا في مجال الخدمات المالية نظرًا للتغيرات التنظيمية المستمرة وتعقيدات السوق والتقدم التكنولوجي المتطور الذي يتشكل في هذا القطاع. يستطيع المهنيون الذين يستطيعون التكيف بسرعة مع التقنيات الجديدة واتجاهات السوق واللوائح التنظيمية أن يظلوا في الطليعة ويقودوا الابتكار ويستجيبوا بفعالية لاحتياجات العملاء المتطورة. |
| **تعزيز الشمولية** | إن تعزيز بيئة عمل متنوعة وشاملة في قطاع الخدمات المالية يعزز الابتكار والإبداع والتعاون. يؤدي احتضان وجهات النظر والخلفيات المتنوعة إلى اتخاذ قرارات أفضل، ويعزز مشاركة الموظفين، ويقوي العلاقات مع العملاء، مما يساهم في جعل المؤسسة أكثر مرونة واستدامة. |
| **التواصل** | يعد التواصل الفعال أمرًا حيويًا في قطاع الخدمات المالية لبناء العلاقات، ونقل المعلومات المعقدة بوضوح، وتعزيز الثقة مع الشركاء. تساعد مهارات التواصل القوية المهنيين على التعبير عن الأفكار والتفاوض على الصفقات وتقديم النتائج والتعاون مع أعضاء الفريق، مما يعزز الشفافية والمصداقية والنتائج الناجحة في هذا المجال. |
| **التفكير الناقد** | مهارات التفكير الناقد ضرورية في قطاع الخدمات المالية لتحليل البيانات المعقدة وتقييم المخاطر واتخاذ القرارات الاستراتيجية. إن القدرة على تقييم المعلومات بموضوعية وتحديد الأنماط وحل المشاكل بطريقة إبداعية تمكّن المهنيين من التعامل مع حالات عدم اليقين وتوقع التحديات وإيجاد حلول فعالة في قطاع ديناميكي وتنافسي. |
| **المعرفة الرقمية** | يتيح فهم الأدوات والأنظمة الرقمية للمهنيين التنقل بين البيانات والعمليات المالية المعقدة بكفاءة، مما يؤدي إلى دفع الابتكار وتعزيز تجربة العملاء في المشهد المالي الرقمي.تعتبر الثقافة الرقمية أمرًا بالغ الأهمية في التكنولوجيا المالية لأنها تتضمن العمل مع التقنيات المتقدمة والمنصات الرقمية. |

## أهم المهارات الفنية اللازمة لكوادر عاملة تتسم بالمرونة

إلى جانب المهارات الأساسية المذكورة أعلاه، هناك العديد من القدرات الفنية التي تعد حاسمة لبناء مسيرات مهنية ناجحة وقطاع ناجح. مع اكتساب العصر الرقمي زخماً، فإن مهارات تحليل البيانات وتحليل العمليات وتصميمها أمر حيوي في دفع عجلة التحول الرقمي، ومع ذلك، على الرغم من أن التطورات التكنولوجية مثل الذكاء الاصطناعي تجلب فوائد كبيرة للخدمات المالية، إلا أن هناك حاجة أيضًا إلى مهنيين موهوبين يمكنهم إدارة المخاطر المرتبطة بها.

بالإضافة إلى المهارات الرقمية، فإن الأهمية المتزايدة للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في الحياة المؤسسية تخلق طلبًا متزايدًا على المهارات المتعلقة بذلك، بما في ذلك تقييم المخاطر والسيطرة عليها في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة. وفي الوقت نفسه، يواصل القطاع طلب القوى التقليدية التي دعمت نجاحه لفترة طويلة، مثل التفكير الاستراتيجي والتخطيط المالي. الشكل 8 أدناه يبرز المهارات الفنية التي حددها فريق عمل القطاع:

**الشكل 8:** المهارات الفنية المطلوبة التي حددها فريق عمل القطاع

ملاحظة: تم تسليط الضوء على المهارات الفنية المدرجة أدناه من قبل فريق عمل القطاع وهي غير مرتبة بناء على مستوى الطلب عليها.

### الذكاء الاصطناعي

يعد الوعي بالذكاء الاصطناعي واستخدامه أمرًا بالغ الأهمية في جميع مجالات الخدمات المالية اليوم. تتزايد حالات استخدام الذكاء الاصطناعي بسرعة، ومن الأمثلة على ذلك استخدام الذكاء الاصطناعي لتحسين تحليل الائتمان في القطاع المصرفي أو لتقييم المخاطر والاكتتاب في قطاع التأمين. كما يتم استخدام روبوتات الدردشة الآلية والمساعدين الافتراضيين المدعومين بالذكاء الاصطناعي في خدمة العملاء، في حين يمكن لخوارزميات الذكاء الاصطناعي أن تعزز اكتشاف الاحتيال ومنعه.

### تحليل البيانات

تُعد مهارات تحليل البيانات ضرورية في قطاع الخدمات المالية لاستخلاص الرؤى وتحديد التوجهات واتخاذ قرارات مستنيرة بناءً على التحليل القائم على البيانات. تمكّن الكفاءة في أدوات مثل Python وRg وSQL المهنيين من الاستفادة من البيانات بفعالية وتحسين العمليات وقيادة المبادرات الاستراتيجية لتعزيز الأداء والقدرة التنافسية.

### تقييم المخاطر

يُعد تقييم المخاطر مهارة فنية بالغة الأهمية في قطاع الخدمات المالية، حيث ينطوي على التحديد المنهجي للمخاطر المحتملة وتقييمها وتحديد أولوياتها بما في ذلك المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة. يُعد تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة أمرًا بالغ الأهمية في مجال الخدمات المالية لتقييم تأثير عوامل الاستدامة على الاستثمارات والعمليات التجارية. إن فهم معايير الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، وإجراء تقييمات المخاطر، ودمج اعتبارات الاستدامة في عمليات صنع القرار هي مهارات أساسية للتخفيف من المخاطر وتعزيز خلق القيمة على المدى الطويل.

### إدارة المخاطر

تُعد إدارة المخاطر المرتبطة بالذكاء الاصطناعي وأنشطة النمذجة أمرًا بالغ الأهمية في قطاع الخدمات المالية لضمان دقة النماذج والخوارزميات التنبؤية وموثوقيتها وامتثالها. تمكّن المهارات في تقييم مخاطر النماذج وتنفيذ الضوابط ومراقبة تطبيقات الذكاء الاصطناعي المؤسسات من التخفيف من المخاطر المحتملة والحفاظ على سلامة البيانات ودعم المتطلبات التنظيمية.

### تحليل وتصميم العمليات

تُعد الكفاءة في تحليل العمليات وتصميمها أمرًا بالغ الأهمية لقيادة مبادرات التحول الرقمي في الخدمات المالية. تُعد المهارات في تخطيط سير العمل وتحديد أوجه القصور وإعادة تصميم العمليات للاستفادة من التكنولوجيا بفعالية ضرورية لتبسيط العمليات وتحسين تجارب العملاء وتحقيق الأهداف الإستراتيجية في بيئة رقمية.

### المعرفة التنظيمية والامتثال التنظيمي

تُعد المهارات في المعرفة التنظيمية والامتثال التنظيمي أمرًا بالغ الأهمية في الخدمات المالية لضمان الالتزام بالقوانين واللوائح ومعايير القطاع. من خلال امتلاك الخبرة في المتطلبات التنظيمية، يمكن للمهنيين التخفيف من المخاطر، وتجنب العقوبات، والحفاظ على الثقة مع الشركاء، والحفاظ على نزاهة النظام المالي واستقراره.

# البرامج والمبادرات التدريبيّة

تتطلب المسيرة المهنية المجزية في مجال الخدمات المالية أساساً من المهارات الخاصة بالقطاع والمهارات القابلة للنقل، بالإضافة إلى عقلية استباقية تشجع الأفراد على المغامرة خارج الفصل الدراسي واستكشاف سبل جديدة لاكتساب خبرة قيمة في مكان العمل. عندما يتعلق الأمر برسم مسار النجاح، فإن الأفراد والحكومة والنظام التعليمي جميعهم لهم أدوار مهمة يلعبونها.

نظرًا لإرث مملكة البحرين كمركز رائد للخدمات المالية في المنطقة، فإن النظام التعليمي في المملكة في هذا المجال متطور نسبيًا. تقدم الجامعات درجات البكالوريوس والدراسات العليا في كل من الخدمات المصرفية والمالية التقليدية والإسلامية، مع برامج تشمل المالية والمحاسبة وتحليل الأعمال، إلى جانب مجالات رئيسية أخرى. وهناك عدد من الكليات الجامعية معتمدة أيضاً من قبل هيئات مهنية عالمية، مما يتيح للطلاب فرصة الحصول على مؤهلات قيمة في هذا المجال.

من بين المؤسسات التعليمية الأساسية في المملكة معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (BIBF). تأسس معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية في عام 1981 لتلبية احتياجات رأس المال البشري للقطاع والاقتصاد ككل. واليوم، يستقطب المعهد 16,000 مشارك من مختلف القطاعات، وقد أصدر مؤهلات لأكثر من 200,000 متعلم حتى الآن. تتعاون المؤسسة مع جامعات دولية شهيرة لتقديم شهادات أكاديمية مثل البكالوريوس والماجستير، كما تقدم دورات قصيرة ومؤهلات مهنية وتدريباً مخصصاً للشركات.

بالإضافة إلى ذلك، يقدم معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية العديد من البرامج في مجال الخدمات المالية. من بين هذه البرامج برنامج مكافحة غسيل الأموال الذي تقدمه جمعية الامتثال الدولية وشهادة مكافحة غسيل الأموال التي تقدمها جمعية المتخصصين المعتمدين في مكافحة غسيل الأموال، والتي يتم تقديمها بالتعاون مع تمكين. تم تصميم هذا البرنامج لتزويد الأفراد بالمعرفة والمهارات اللازمة للمساهمة بفعالية في منع وكشف أنشطة غسل الأموال، وبالتالي تعزيز آفاقهم المهنية في قطاعي الامتثال والقطاعات المالية.

الجدير بالذكر أن مصرف البحرين المركزي قد طلب من شركات التأمين إنشاء وحدة اكتوارية داخلية ضمن هياكلها التنظيمية. ويتوافق هذا التفويض مع إطلاق "برنامج تطوير الاكتواريين المؤهلين"، وهي مبادرة تعاونية بين "تمكين" ومصرف البحرين المركزي ومعهد الاكتواريين في لندن ومعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية. صُمم البرنامج لتدريب وتوظيف المهنيين البحرينيين في العلوم الاكتوارية وإعدادهم لشغل وظائف في شركات التأمين في مملكة البحرين.

بالإضافة إلى ذلك، يدعم دبلوم الامتثال لضريبة القيمة المضافة من جمعية فنّيي الضرائب في المملكة المتحدة تدريب وتوظيف الخريجين البحرينيين الجدد والباحثين عن عمل الحاصلين على درجات في المحاسبة أو المالية أو الخدمات المصرفية أو قانون الشركات أو التكنولوجيا المالية أو الموارد البشرية أو المجالات ذات الصلة. يهدف برنامج الدبلومة إلى تزويد المشاركين بالخبرات اللازمة لضمان الامتثال لضريبة القيمة المضافة في أدوارهم المهنية. يركز البرنامج على بناء وإظهار القدرة الضريبية ويقدم فهماً دقيقاً للتشريعات الضريبية لضريبة القيمة المضافة في مملكة البحرين، مما يُعد الأفراد لإدارة الامتثال لضريبة القيمة المضافة بفعالية داخل المؤسسات.

بجانب المؤسسات التعليمية، يمكن للموظفين الذين يعملون بالفعل في قطاع الخدمات المالية متابعة التعليم والحصول على مؤهلات إضافية من خلال الدورات التدريبية عبر الإنترنت أو التدريب في مكان العمل في مجالات مثل الإقراض وابتكار المنتجات وغيرها. تُقدم العديد من المؤسسات في مملكة البحرين دورات تدريبية شخصية وافتراضية لتعزيز معارف الأفراد المتعلقة بالتكنولوجيا ذات الصلة بقطاع الخدمات المالية. على سبيل المثال، تقدم "تمكين" مجموعة من البرامج التدريبية والشهادات المتعلقة بالتكنولوجيا المدمجة في قطاع الخدمات المالية. ومن الأمثلة على مجالات التخصص الذكاء الاصطناعي، وعلوم البيانات، وسلسلة الكتل (البلوكشين)، والعملات الرقمية، والأمن السيبراني. تم تصميم هذه البرامج لتزويد الأفراد بالمهارات والمعرفة المتطورة، مما يُعدهم لمواجهة متطلبات القطاعات المالية والتكنولوجية الحديثة والمتغيرة.

هناك العديد من الفرص المتاحة أمام الأفراد لتحسين مهاراتهم أو إعادة تأهيلهم، إلا أن فريق عمل القطاع حدد القيود التي يواجهها الأفراد في قطاع الخدمات المالية. أولاً، يمكن أن يشكل إيجاد الوقت للمشاركة في المزيد من فرص التعلم تحدياً للمهنيين المشغولين في مجال الخدمات المالية، وثانياً، عدم وجود دورات متخصصة في مجالات مثل إدارة السيولة والبرامج المتعلقة بالعملات الرقمية.

وعلى الرغم من هذه القيود، فإن النطاق التعليمي الأوسع نطاقاً يزخر بإمكانيات النمو والتطور. توجد فرص لتعزيز التعليم في مجال الخدمات المالية في مملكة البحرين من خلال زيادة التعاون والمواءمة بين عالم الشركات والعالم الأكاديمي. يمكن أن تشمل هذه المواءمة برامج التدريب الداخلي والتلمذة المختلطة التي تمزج بين الخبرة النظرية والعملية في مكان العمل، أو دورات التدريب الداخلي التي يتم تطويرها بما يتوافق مع المناهج الجامعية. بالنسبة للطلاب الذين كان تعرضهم لقطاع الخدمات المالية محدودًا تقليديًا على الفصول الدراسية، فإن هذه النماذج المختلطة والعملية للتعلم تعتبر ذات أهمية خاصة.

# صندوق العمل (تمكين):
# برامج دعم التوظيف

| | |
|---|---|
| البرنامج الوطني للتوظيف | يقدم هذا البرنامج الفرصة للمؤسسات لتوظيف الكوادر البحرينية في القطاع الخاص من خلال دعم الأجور لمدة تصل إلى خمس سنوات. حيث يساهم ذلك في تسهيل دخول الخريجين والباحثين عن عمل البحرينيين إلى سوق العمل، بالإضافة لمساعدة المؤسسات في الحصول على الكفاءات التي تحتاجها لرفع إنتاجيتها وتحقيق النجاح. |
| برنامج تدريب الباحثين عن عمل | يقدم هذا البرنامج الفرصة للباحثين عن عمل الذين يتم ترشيحهم من قبل وزارة العمل الحصول على التدريب وبالتالي زيادة تنافسيتهم وتسهيل دخولهم لسوق العمل. |
| برنامج التدريب والتوظيف | يقدم هذا البرنامج الدعم التدريبي للباحثين عن عمل لاكتساب المهارات والمتطلبات الأساسية لسوق العمل وخلق فرص عمل مستدامة للكوادر البحرينية من خلال ربط متطلبات القطاع الخاص مع الكفاءات المتوفرة. |
| برنامج التدريب على رأس العمل | يقدم هذا البرنامج الفرصة للباحثين عن عمل لاكتساب الخبرة العملية وبناء المهارات المطلوبة لدخول سوق العمل، كما يتضمن البرنامج مسار مخصص للمحامين ممن تنطبق عليهم الشروط لتقديم دعم يتناسب مع احتياجات هذا المجال. |
| برنامج التلمذة المهنية | يقدم هذا البرنامج بالتعاون مع معاهد التدريب الأكاديمي والمهني، المساعدة للمؤسسات لتوظيف البحرينيين كمتدربين ومنحهم فرصة الحصول على المهارات المهنية المطلوبة في مجالات متعددة مثل الكهرباء، واللحام، والسباكة، بالإضافة إلى التخصص في مجالات تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني وغيرها من الوظائف المستقبلية. |

# صندوق العمل (تمكين):
# برامج دعم التطوّر الوظيفي

| | |
|---|---|
| برنامج زيادة الأجور | يهدف هذا البرنامج إلى تمكين الكوادر البحرينية من التقدم مهنياً من خلال تقديم دعم الأجور للموظفين الحاليين العاملين في المؤسسة وبالتالي يساهم في دعم التطور الوظيفي وتشجيع المؤسسات على زيادة أجور موظفيها الحاليين بهدف تحفيزهم والاحتفاظ بهم. بالإضافة إلى تشجيع المؤسسات على توظيف كفاءات جديدة بأجور أعلى من خلال الدعم الكامل للفرق بين أجورهم الجديدة وأجورهم السابقة. |
| برنامج توظيف القيادات | يهدف هذا البرنامج إلى تمكين الكوادر البحرينية من التقدم مهنياً من خلال تقديم دعم الأجور أو زيادة الأجور للمؤسسات كحافز لتوظيف البحرينيين في وظائف تنفيذية في القطاع الخاص. |
| برنامج دعم التدريب للمؤسسات | يقدم هذا البرنامج الدعم للمؤسسات من خلال تغطية تكاليف التدريب لتطوير مهارات مواردها البشرية بهدف تحسين كفاءاتها وبالتالي يساعد المؤسسات في زيادة إنتاجيتها وتحقيق النمو وزيادة التنافسية والاحتفاظ بالموظفين من ذوي الكفاءة. |
| برنامج الشهادات الاحترافية | يقدم هذا البرنامج للأفراد الفرصة لصقل مهاراتهم وتعزيز كفاءاتهم من خلال الحصول على شهادات احترافية معتمدة دولياً ضمن مجال خبرتهم. |
| برنامج التدريب العملي العالمي | يقدم هذا البرنامج الفرصة لتعزيز مهارات الكوادر الوطنية وتسريع تطورهم المهني من خلال دعم التوظيف وفرص العمل العالمية وذلك عبر إقامة الروابط مع الشركات العالمية المرموقة. |

# الاستنتاجات الرئيسيّة

**قطاع الخدمات المالية في مملكة البحرين يقود التنويع الاقتصادي وتنمية الكوادر العاملة.**

على مر السنين، احتل قطاع الخدمات المالية في مملكة البحرين مكانة رائدة في المنطقة، حيث تميز باستمرار بممارسات مبتكرة وأطر تنظيمية قوية تجذب المستثمرين العالميين وتعزز النمو الاقتصادي. وللمحافظة على هذا النجاح والبناء على إرثه، تركز مملكة البحرين الآن على تطوير الكوادر العاملة المستقبلية. يشمل ذلك تنفيذ استراتيجيات مستهدفة لتعزيز منظومة التكنولوجيا المالية وقطاع الخدمات المالية بشكل أوسع.

**التكنولوجيا الرقمية تُحدث تحولًا في قطاع الخدمات المالية وتخلق فرص عمل جديدة.**

مع تطورات التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي الأساسي، تغير مجال الخدمات المالية بشكل جذري، مما أتاح فرص عمل وفجوات في المواهب لم تكن موجودة من قبل. ورغم استمرار الطلب على المهارات التقليدية المرتبطة بالمالية، يشهد القطاع تزايدًا في الطلب على الأدوار متعددة التخصصات مثل متخصصي تكنولوجيا المعلومات، ومهندسي البيانات، ومهندسي العمليات.

**ضرورة تعاون الشركاء من مختلف مجالات قطاع الخدمات المالية لتعزيز خدمات التعليم المقدمة في مملكة البحرين وتلبية احتياجات القطاع من رأس المال البشري.**

عندما يتعلق الأمر بالخدمات المالية، فإن نظام التعليم في مملكة البحرين لديه العديد من الشهادات الأكاديمية والدورات القصيرة والتدريب المؤسسي. ومع ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من التعاون والمواءمة بين الأوساط الأكاديمية والقطاع للتأكد من أن الطلاب يحققون التوازن بين التعلم النظري والخبرة العملية، وأن متطلبات رأس المال البشري للشركات في القطاع قد تم تلبيتها. يمكن أن تكون الدورات التدريبية المختلطة والتدريب المقسم والتدريب المهني جزءًا من الحل.

**الشركات في قطاع الخدمات المالية اليوم تتطلب مزيجًا من المهارات الفنية والأساسية لتبقى قادرة على المنافسة في العالم الرقمي.**

يُعد التكيف والتواصل والتفكير الناقد من بين المهارات الأساسية التي يتطلبها قطاع الخدمات المالية منذ فترة طويلة. ولكن، مع اكتساب العصر الرقمي زخمًا، يزداد الطلب على المهارات المتعلقة بتحليلات البيانات والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني والتحول الرقمي وفي الوقت نفسه، فإن التركيز المتزايد على الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة يخلق حاجة إلى الكفاءات في مجالات مثل الاستدامة والمخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة.

# شكر وتقدير

نود أن نتقدم بجزيل الشكر والتقدير للمؤسسات والشركاء التالية أسماؤهم لدعمهم وإسهاماتهم القّيمة لفريق عمل القطاع في إعداد تقرير مهارات قطاع الخدمات المالية:

- معهد البحرين للدراسات المصرفيّة والمالية
- شركة البحرين الوطنية للتأمين على الحياة
- بوليتكنك البحرين
- بنك البحرين والكويت
- بي إن بي باريبا
- مصرف البحرين المركزي
- فلووس
- هانوفار لإعادة التأمين التكافلي
- بنك البحرين الوطني
- جامعة البحرين

# مسرد المصطلحات

| المصطلح | التعريف |
|---|---|
| المهارات الأساسيّة | مزيج من المهارات الأساسيّة المطلوبة ليكون الفرد على أهبة الاستعداد للحياة والعمل في سياق الاقتصاد العالمي |
| الرقمنة | استخدام التقنيات الرقميّة، والمعلومات والبيانات الرقميّة لإحداث تغيير في عمليات الأعمال وتعزيز الكفاءة والفاعلية وخلق فرص واغتنامها |
| الوظائف الناشئة | وظيفة أو مهنة يعمل فيها أعداد صغيرة حاليًا ولكن من المتوقع أن تشهد نموًا في المستقبل |
| الوظيفة | وظيفة مدفوعة الأجر يشغلها فرد ما |
| مجموعة الوظائف | مجموعة من الوظائف أو المناصب التي تنطوي على العمل في المهنة الوظيفيّة نفسها وتتشارك المعرفة الأساسيّة والمتطلبات ذات الصلة. ويقوم هيكل مجموعة الوظائف على الوظيفة بدلًا من الهيكل التنظيمي. |
| الدور الوظيفي | مجموعة محددة من المسؤوليات والواجبات المسندة إلى موظف داخل المؤسسة |
| المعايير المهنيّة الوطنيّة | مجموعة من المهارات والمعارف ومعايير الأداء المطلوبة لأدوار وظيفيّة رئيسيّة في القطاع. إذ توفر المعايير المهنيّة الوطنيّة إطارًا موحدًا لتعريف المهارات والقدرات، الأمر الذي يضمن أن جميع الأفراد العاملين في القطاع نفسه أو يمتهنون المهنة نفسها يستوفون الحد الأدنى من المعايير التي حددها القطاع. |
| تقرير مهارات القطاع | تقرير موجز يقدم لمحة عامة عن قطاع معين من خلال تحديد اتجاهاته، وتقديم بيانات حول الاقتصاد الكلي، وتحديد الأدوار الوظيفيّة الحالية والمستقبليّة وفجوات المهارات ذات الصلة وتقديم توصيات للمستقبل. |
| إطار المهارات | يوفر معلومات مثل معلومات القطاع الرئيسيّة والمهن والأدوار الوظيفيّة والمهارات الحالية والناشئة المطلوبة لتأدية الأدوار في القطاع المعني |
| فجوات المهارات | الفرق بين المهارات المحددة (الأساسيّة والفنيّة) التي تتوقع المؤسسات أن يتمتع بها العاملون لديها والمهارات الفعليّة التي يمتلكها أولئك العاملون. |
| عدم توافق المهارات | مصطلح شامل يستخدم لوصف مختلف حالات غياب التوازن في المهارات، مثل نقص المهارات: حيث يتجاوز الطلب على نوع معين من المهارات المعروض من هذه المهارات لدى الكوادر العاملة؛ وفائض المهارات: حيث يتجاوز المعروض من الكوادر العاملة التي تتمتع بنوع معين من المهارات الطلب في سوق العمل؛ وزيادة المهارات: عندما يكون لدى الكوادر العاملة مهارات أكثر مما هو مطلوب لأداء وظيفة على النحو المناسب؛ وعجز المهارات: عندما تتمتع الكوادر العاملة بمهارات أقل مما هو مطلوب لأداء وظيفة على نحو مناسب. |
| إشراك الأطراف المعنية | هي قيام المؤسسات بإشراك جهات أخرى قد تتأثر بالقرارات التي تتخذها أو يمكنها التأثير على قراراتها وعملية تنفيذها. |
| المهارات الفنيّة | المعرفة المتخصصة والخبرات المطلوبة لأداء مهام محددة واستخدام أدوات وبرامج محددة مرتبطة بدور وظيفي معين. |